



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المركز الجامعي المقاوم الشيخ أمود بن مختار-إيليزي (الجزائر)
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي في علوم اقتصادية وتجارية وعلوم التسيير
تخصص: محاسبة وجباية معمقة
بعنوان:

الجباية كأداة للتحكم في النمو الاقتصادي

دراسة حالة مديرية الضرائب بولاية إيليزي لفترة (2023/2018)

إعداد الطالبان:

رشيد ناصري

رقية مثالي

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	المؤسسة الجامعية	الصفة
ميدون إلياس	أستاذ محاضر	المركز الجامعي إيليزي	رئيسا
مولود مرخوفي	أستاذ محاضر	المركز الجامعي إيليزي	مشرفا
الأخضر العياشي	أستاذ محاضر	المركز الجامعي إيليزي	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2024/2023





الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المركز الجامعي المقاوم الشيخ أمود بن مختار- إيليزي (الجزائر)

معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير



مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي في علوم اقتصادية وتجارية وعلوم التسيير،

تخصص: محاسبة وجباية معمقة

بعنوان :

الجباية كأداة للتحكم في النمو الاقتصادي

دراسة حالة مديرية الضرائب بولاية إيليزي لفترة (2023/2018)

إعداد الطالبان:

رشيد ناصري

رقية مثالي

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	المؤسسة الجامعية	الصفة
		المركز الجامعي إيليزي	رئيسا
مولود مرخوفي		المركز الجامعي إيليزي	مشرفا
		المركز الجامعي إيليزي	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2024/2023

الأهداء

الحمد لله الذي وفقنا لهذا ولم نكن لنصل لولا فضل الله تعالى

أهدي هذا العمل المتواضع الى روح أبي الذي لم يبخل علي يوما بشيء والى أمي التي كانت
السبب الأول في توفيقتي بعد الله والتي زودتني بالحنان والمحبة.

الى كل من اخاء بعلمه عقل غيره أو هدى بالجواب الصحيح حيرة سائله فإظهر بسماحته تواضع
العلماء وبرحابته سماحة العارفين من معلم الابتدائي الى اساتذة الجامعة وكل من كان له الفضل
في وصولي الى ما انا عليه اليوم وأخص بالذكر استاذي "الخير إسماعيل"

ومعلمة الابتدائية "ترزغ"

والى الاستاذتين "جلال مرزوقة" "بن حلوبة خديجة"

الى اخواني واخوتي والى صديقاتي صديقات الطفولة وصديقات المسار الجامعي (بافيو B) والى
"زميلي ناصري" رشيد الذي كان معي من بداية المشوار

والى المؤطر "محمدما قدور" الذي ساهم كثيرا في جمعي للمعلومات

وبدون ان انسى اقربائي وجيرانني فدعواتهم لازمتني في كل حين

والى كل من كان في الشدة عون و في الرخاء رفاق

رقية مثالي

الأهداء

ما سلكنا البدايات إلا بتيسيره وما بلغنا النهايات إلا بتوفيقه وما حققنا الغايات إلا بفضلہ فالحمد لله الذي وفقنا لنتمين هذه الخطوة في مسيرتنا الدراسية.

أهدي ثمرة نجاحي لي:

من قال فيهما الله تعالى: "وقضى ربك إذ تعبدوا لإياه وبالوالدين إحسانا"

لي **الوالدين الكريمين** حفظهما الله وأودهما الله نوراً لمبني.

لكل لعائلة الكريمة التي ساندتني ولا تزال من **إخوة وأخوات** لي **خالتي** اللواتي قاسمني لحظاتي رحاهم الله وأودهم.

لي جميع أصدقائي الذين ساندوني من قريب ومن بعيد في إنجاز هذه المذكرة.

لي صديقي وأخي ورفيق دربي **"قاسو وليد"**.

لي كل من شجعنا لإتمام هذا العمل ولو بسؤال.

لي من دعاني بالخير في ظهر الغيب. لي كل الشرفاء والخيرين في هذا العالم.

رشيد

شكروعرفان

الحمد لله والشكر لله على توفيقه لنا لإتمام هذا العمل، والواجب يدفعنا أن نتقدم
بجزيل الشكر بعد الله تعالى إلى الأستاذ المشرف "**مولود مرخوفي**" الذي رعى هذه
المذكرة وأشرف عليها فجزاه الله عنا كل الجزاء؛

إلى استاذنا في مشوارنا الثانوي الأستاذ الفاضل "**الخير اسماعيل**" كان لنا نعم
الأستاذ لم ولن ننساه طوال حياتنا فشكرا له على تشجيعه ودعمه لنا؛

إلى الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم الإشراف؛

إلى كل موظفي مديرية الضرائب بولاية إيليزي بالأخص رئيس مكتب متابعة العمليات
وأشغال القيد والتصفية "**قدور حمدها**" ورئيس مكتب التحصيلات "**العياشي عمر**
علي" الذين لم ييخلونا بإرشاداتهم ونصائحهم فقد قدموا لنا كل المعلومات
المطلوبة؛

كما نتقدم بجزيل الشكر إلى كل من ساعدنا وساهم في تلقينا أي علم أو معرفة سواء
من قريب أو من بعيد.

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
I	إهداء
III	شكر وعرفان.....
IV	فهرس المحتويات.....
IV	فهرس الجداول.....
IV	فهرس الأشكال
XI	قائمة الرموز والمختصرات.....
IV	-قائمة الملاحق.....
أ-ج	مقدمة
05	الفصل الأول: الاطار النظري والدراسات السابقة
05	تمهيد
06	المبحث الأول : الاطار المفاهيمي للجباية والنمو الاقتصادي .
06	المطلب الأول : ماهية الجباية و السياسة الجبائية
12	المطلب الثاني : النمو الاقتصادي
20	المطلب الثالث: اثر الجباية على النمو الاقتصادي
23	المبحث الثاني: الدراسات السابقة .
24	المطلب الأول: عرض الدراسات بالعربية
27	المطلب الثاني : عرض الدراسات الأجنبية
33	المطلب الثالث: مناقشة الدراسات السابقة
36	خلاصة

	الفصل الثاني: دراسة حالة حول مديرية الضرائب لولاية ايليزي
38	تمهيد
39	المبحث الأول: تقديم البطاقة الفنية لمديرية الضرائب
39	المطلب الأول: نشأة وتعريف مديرية الضرائب
49	المطلب الثاني: التعريف بالأدوات المستعملة
52	المبحث الثاني: تحليل الجباية والنمو الاقتصادي داخل المؤسسة
	المطلب الأول: تحليل الجباية
52	المطلب الثاني: تحليل النمو الاقتصادي
53	المبحث الثالث: العلاقة بين الجباية والنمو الاقتصادي
57	المطلب الأول: دور الجباية في تحقيق التوازن في النمو الاقتصادي
57	خلاصة
61	
63	الخاتمة
66	قائمة المراجع
	الملاحق
	الفهرس

فهرس الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
15	جدول عناصر النمو الاقتصادي	(1-1)
28	جدول ملخص الدراسات بالعربية	(2-1)
32	جدول ملخص الدراسات باللغة الأجنبية	(3-1)
34	جدول تفصيلي لأوجه الاتفاق وأوجه الاختلاف	(4-1)
52	جدول السلم الضريبي للضريبة على الدخل الاجمالي	(1-2)
53	جدول نسب تحصيل بعض الضرائب 2023	(2-2)
54	جدول وضعية مختصرة للمداخيل الجبائية من سنة 2023/2018	(3-2)
55	جدول تقديرات ميزانية البلديات لولاية ايليزي	(4-2)
56	جدول نسب تقديرات البلديات	(5-2)
57	جدول تقديرات ميزانية الولاية	(6-2)
57	جدول نسب تقديرات الولاية	(7-2)
58	جدول تقديرات الميزانية ذات المنشئ الجبائي للبلدية والولاية	(8-2)

فهرس الاشكال

رقم الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
44	الهيكل التنظيمي لمديرية الضرائب	(1-2)
49	الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب	(2-2)
54	التمثيل البياني لنسب تحصيل بعض الضرائب سنة 2023	(3-2)
56	التمثيل البياني لنسب تقديرات البلدية	(4-2)
57	التمثيل البياني لنسب تقديرات الولاية	(5-2)

قائمة الاختصارات والرموز

الرمز باللغة الأجنبية	شرح الرمز باللغة الأجنبية	ترجمة الرمز باللغة العربية
IRG	impôt forfaitaire unique	الضريبة على الدخل الاجمالي
IBS	impôt sur les bénéfices des sociétés	الضريبة على ارباح الشركات
TVA	ajoutée à leur valeur la surtaxe	الرسم على القيمة المضافة
TAP	Taxe sur l'activité professionnelle	الرسم على النشاط المهني
IFU	impôt forfaitaire unique	الضريبة الجزائية الوحيدة

قائمة الملحق

رقم الملحق	عنوان الملحق
(01)	تقديرات الولاية لسنة 2023
(02)	الوضع المختصر لإجمالي المبالغ المستردة حسب نوع الضرائب والرسوم لسنة 2023
(03)	الوضع المختصر لإجمالي المبالغ المستردة حسب نوع الضرائب والرسوم لسنة 2022
(04)	تقديرات بلديات اليزي
(05)	تقديرات المنشئ الجبائي 2017
(06)	الوضعية الإحصائية للتحويل
(07)	الضرائب المحصلة 2018
(08)	الوضع المختصر لإجمالي المبالغ المستردة حسب نوع الضرائب والرسوم لسنة 2019
(09)	الوضع المختصر لإجمالي المبالغ المستردة حسب نوع الضرائب والرسوم لسنة 2020
(10)	مختلف الضرائب والرسوم لسنة 2020

مقدمة

تمهيد :

لقد عرفت الجزائر بعد الاستقلال الى غاية التحول الاقتصادي نهاية الثمانينات سياسة ضريبية تعتمد على تخصص الموارد وتوزيعها بما يتلاءم مع السياسة الاقتصادية التي تركز على تدخل الدولة في شتى الميادين، حيث مركزية الأسعار تنظيم الأسواق، دعم السلع والخدمات وبناء الشركات العمومية الإنتاجية، فلم يكن للسياسة الضريبية أدوارا واضحة الى ان عرفت الجزائر أزمة اقتصادية نهاية الثمانينات، فرضت سلسلة من إصلاحات اقتصادية جذرية منها ما مس النظام الجبائي من خلال إصلاحات عام 1992 بتغيير جذري بهيكل الضرائب بإلغاء النظام القديم وإدخال نظام ضريبي جديد مع اصلاح وإعادة هيكلة المصالح الإدارية للإدارة الغربية، وكانت اهداف هذه الإصلاحات تخص من جهة الهيكل الغربي بذاته من تخفيض الضغط الجبائي وتوسيع الوعاء الضريبي رفع مردودية الجباية العادية، ومن جهة أخرى أغراض اقتصادية تتمثل في دعم التنمية ومسايرة التحولات الاقتصادية .

تشكل العلاقة بين الجباية والنمو الاقتصادي موضوع بالغ الأهمية شغل تفكير الاقتصاديين وصناع القرار، حيث توفر الضرائب الموارد اللازمة لتمويل الانفاق العام، كما انه تتداخل مع القرارات الخاصة بالادخار و الاستثمار، و بالتالي من المتوقع ان يكون لها تأثير على عملية تراكم المدخلات، و التي تمثل احدى المحددات الهامة للنمو الاقتصادي.

الإشكالية: على ضوء العرض السابق والموجز تتضح معالم إشكالية هذه الدراسة على النحو التالي :

- ما مدى تأثير الجباية على تحقيق التوازن في النمو الاقتصادي؟
- ويتفرع من الاشكال الرئيسي مجموعة من الأسئلة الفرعية:
- كيف يمكن قياس كفاءة الجباية كأداة للتحكم في النمو الاقتصادي؟
- ما هو تأثير الجباية على ميزانية الدولة لتحقيق التوازن في النمو الاقتصادي؟
- كيف يمكن للسياسة الجبائية تعزيز المساواة الاجتماعية والنمو الاقتصادي المستدامة؟

الفرضيات :

الفرضية الرئيسية : الجباية تلعب دورا مهما في تحقيق التوازن في النمو الاقتصادي من خلال توفير الموارد المالية اللازمة لتمويل الأنشطة الحكومية و تعزيز الاستثمار و التحفيز الاقتصادي بشكل عام .

الفرضيات على الأسئلة الفرعية :

- **الفرضية الأولى :**

يمكن قياس كفاءة الجباية كأداة للتحكم في النمو الاقتصادي من خلال توجيه الجباية على الأنشطة الاقتصادية و ذلك من خلال التوجيه الضريبي ، مثلا يمكن توجيه الجباية بشكل أكبر نحو الصناعات الناشئة او القطاعات ذات الأهمية الاستراتيجية لتعزيز نموها ؛

- **الفرضية الثانية :**

تمثل الجباية العادية والجباية البترولية دورا محوريا وهام في ميزانية الدولة كإيرادات عند تحصيلها وكنفقات عند صرفها في المرافق العمومية؛

- **الفرضية الثالثة:**

تأثير السياسة الجبائية على توزيع الدخل: يمكن للسياسة الجبائية أن تؤثر على توزيع الدخل في المجتمع فمثلا يمكن تقليل الجباية على الدخل المنخفض أن يؤدي قدرة الأفراد ذوي الدخل المنخفض على الانفاق مما يدعم الطلب الاستهلاكي ويعزز النمو الاقتصادي؛

أهمية الدراسة:

- تحليل مختلف الضرائب والرسوم وتبيان كيفية حسابها وطريقة تحصيلها.
- مكانة الجباية في الهيكل التمويلي للاقتصاد الوطني.
- التوصل الى النتائج التي من شأنها تحسين الأداء الضريبي وتحقيق التوازن في النمو الاقتصادي.
- خطورة الموقف الذي تشهده الجزائر في اعتمادها الشبه كلي في تمويل ميزانيتها العامة على الميزانية البترولية وما تشهده هذه الأخيرة من تراجع لإيراداتها نتيجة الانخفاض المستمر لأسعار النفط في الأسواق العالمية.

أهداف الدراسة:

- تهدف هذه الدراسة للتعرف على مدى تأثير الجباية على النمو الاقتصادي في الجزائر.
- تشخيص واقع الجباية ومحاولة معرفة مختلف عائداتها المالية.
- مبررات اختيار موضوع الدراسة: تمثل أسباب اختيار الموضوع فيما يلي:

- الميول الشخصي لموضوع الجباية.
- ارتباط موضوع البحث بالتخصص المدروس.
- معرفة مدى تأثير النمو الاقتصادي للبلد بالجباية.

منهجية الدراسة والأدوات المستعملة:

- **منهج الدراسة:** تم اعتماد على منهجية دراسة حالة والدراسات السابقة، المتعلقة بدراسة الجباية كأداة للتحكم في النمو الاقتصادي – دراسة حالة لمديرية الضرائب باليزي، ومنهج دراسة الحالة في الدراسة الميدانية.
- **الأدوات المستخدمة:** تم اعتماد أداة المقابلة المباشرة، بالإضافة الى الجداول الإحصائية والمخططات البيانية.

حدود الدراسة:

- الحدود المكانية: مديرية الضرائب لولاية ايليزي.
- الحدود الزمانية: الفترة الممتدة من 2018 إلى 2023.

صعوبات الدراسة:

- عدم توفر بعض الاحصائيات التي تخدم موضوع بحثنا خاصة في المتغير التابع (النمو الاقتصادي).

هيكل الدراسة

- الفصل الأول: خاص بالأدبيات النظرية للجباية والنمو الاقتصادي، ويضم ثلاث مباحث، المبحث الأول خاص بالجباية والمبحث الثاني خاص بالنمو الاقتصادي والنظريات الرابطة بين الجباية والنمو الاقتصادي والمبحث الثالث خاص بالدراسات السابقة.
- الفصل الثاني: خاص بالدراسة الميدانية، ويضم ثلاث مباحث المبحث الأول الذي تطرقنا فيه الى الاطار المفاهيمي لمديرية الضرائب لولاية اليزي وهيكلها التنظيمي و تطرقنا فيه أيضا على الطريقة المتبعة و الأدوات المستعملة لجمع المعلومات وتم الإجابة على الأسئلة المستعملة لجمع المعلومات ، و المبحث الثاني تحليل الجباية والنمو الاقتصادي داخل المديرية ، والمبحث الأخير توصلنا الى معرفة العلاقة بين الجباية والنمو الاقتصادي ميدانيا .

**الفصل الأول: الإطار النظري والدراسات
السابقة للجباية كأداة للتحكم في النمو
الإقتصادي**

تمهيد:

يعتبر النمو الاقتصادي في الوقت الراهن من بين الاهداف الاساسية التي يسعى اليها اقتصاد أي بلد، سواء تعلق الامر بالدول المتقدمة او الدول النامية، حيث أنه لا يمكن إحداث تنمية اقتصادية ورفي اقتصادي بدون حدوث معدلات عالية ومستمرة من النمو الاقتصادي، و الجزائر باعتبارها من الدول النامية بالتأكيد فإنها تعاني من مشاكل في النمو الاقتصادي، كما حاولت من خلال مسيرة الاصلاحات الجبائية التي اعتمدتها العمل على تأسيس نظام جبائي متوازن ومرن قادر على رفع الحصيلة الجبائية، التي تسمح بتمويل الخدمات العامة للدولة من جهة و يحقق العدالة ويراعي المقدرة التكليفية للأفراد والشركات من جهة أخرى، يعزز من فرض الحكومة في مضاعفات حجم الاموال اللازمة لتنفيذ خطط التنمية الاقتصادية .

تلعب الجباية دوراً محورياً في التأثير على النمو الاقتصادي من خلال عدة آليات، فالضرائب المرتفعة قد تكبح حوافز الاستثمار والإنتاج، في حين أن الضرائب المنخفضة جداً قد لا توفر الإيرادات الكافية للحكومة لتمويل البنية التحتية والخدمات العامة اللازمة لدعم النمو الاقتصادي، لذلك يجب على صانعي السياسات التوازن بين هذين الجانبين عند تصميم النظام الضريبي.

سنحاول من خلال هذا الفصل التعرض الى النقاط الرئيسية التي تمكننا من الاحاطة بموضوع الجباية وسنتطرق الى معرفة دورها في النمو الاقتصادي وعلى هذا الاساس تم تقسيم هذا الفصل الى مبحثين يحتوي المبحث الأول على نظريات الجباية و النمو الاقتصادي والمبحث الثاني يحتوي على الدراسات التطبيقية السابقة .

المبحث الاول: الإطار المفاهيمي للجباية والنمو الاقتصادي

تعتبر الجباية عامة والضريبة بصفة خاصة من أقدم وأهم المصادر والإيرادات العامة، وتمثل العنصر الأساسي في الأعمال والدراسات العلمية المالية، وهذا الأمر ليس راجع لكونها إحدى أبرز مصادر الإيرادات العامة فقط ولكن لأهمية الدور الذي تؤديه في سبيل تحقيق أهداف السياسية والعالمية.

المطلب الاول: ماهية الجباية والسياسة الجبائية.

تتمتع الدولة بسلطة سيادية بتدبير الاموال اللازمة للإنفاق على الخدمات العامة التي تؤديها بهدف تحقيق الرفاهية للمجتمع، ويتم تقدير الإيرادات اللازمة لتغطية النفقات العامة، وتقوم السلطة التنفيذية بتحصيل تلك الإيرادات بحكم القانون مما يؤكد مبدأ السلطة والسيادة للدولة، كما قد يكون أحد مصادر الإيرادات هو الاستثمارات التي تتولاها الدولة وتحقق من خلالها الأرباح التي تعتبر مصدرا من مصادر تمويل الخزينة العامة. واهتمت العديد من المدارس الاقتصادية بالجباية وتحديد دورها ونشاطها في الحياة الاقتصادية، ولهذا تعددت الآراء والمفاهيم الخاصة بالجباية مما جعلها تأخذ اهتمام كبير من قبل الاقتصاديين وتعرف العديد من التطورات في الحياة الاقتصادية، خاصة بعد أزمة الكساد سنة 1929.

الفرع الاول: مفهوم وأنواع الجباية

اولا: مفهوم الجباية:

تعتبر الجباية من اهم مواضيع علم المالية العامة، حيث مرت الجباية بعدة مراحل حيث كانت في بداية الامر اختيارية ثم تحولت الى رسوم مقابل خدمات ثم تطور مفهومها وهدفها واصبحت اداة لتحقيق اهداف المجتمع.

تعريف الجباية:

يعرفها القانون الإداري على انها مجموعة القواعد القانونية التي تنظم مختلف الضرائب والرسوم لصالح الإدارة المركزية والجماعات المحلية التابعة لها.

الجباية تشمل كل ما يتم تحصيله (جبايته) لفائدة الخزينة العامة من ضرائب ورسوم وإتاوات وعقوبات جبائية وغيرها، حيث تلجأ الدولة إلى فرضها وتحصيلها من أجل تحقيق عده أهداف أهمها الحصول على أكبر حصيلة مالية بهدف تغطية النفقات العامة للمجتمع. كما تعد دورها الهدف المالي، بحيث أصبحت أداة في يد الدولة تستعملها للتأثير على الحياة الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسة بغية تحقيق جملة من الأهداف. وتقسم الجباية عادة حسب مكوناتها إلى جباية عادية جباية بترولية جباية محلية جباية بيئية، جباية دولية و غيرها، وتعتبر الضريبة أحد مكونات الجباية، بل هي المكون الذي يشغل أكبر حيز في الجباية التي تذهب إلى تمويل ميزانية الدولة والجماعات المحلية.¹

¹ عيسى إسماعيل، بعنوان (جباية ومحاسبة المؤسسة تقنيات جبائية ومحاسبية وفق القانون الجبائي الجزائري والنظام المحاسبي المالي SCF)، دار النشر منشورات لصفحات الزرقاء العالمية، جامعة الشلف، الصفحة 24.

كما يمكن تعريفها على أنها: مجموع القواعد القانونية والادارية التي تحكم العلاقة بين الدولة والمكلف فيما يخص مختلف الضرائب والرسوم، التي تجبى لصالح الخزينة العمومية والجماعات المحلية، او هي تلك الموارد النقدية التي تقتطعها الدولة من الافراد التي تستخدمها لتغطية نفقاتها، وتكون في شكل ضريبة او رسم او اتاوة.

- **الضريبة:** تعرف الضريبة بأنها مبلغ من المال تقتطعه السلطة العامة من الافراد جبرا وبصفة نهائية دون مقابل وذلك لتحقيق اهداف المجتمع.
- **الرسم:** يعرف الرسم على انه مبلغ مالي تجنيه الدولة او أحد الأشخاص العامة الأخرى جبرا من الأشخاص مقابل نفع خاص يعود عليهم من هذه الخدمة.
- **الاتاوة:** وتعرف بأنها مبلغ من المال يدفعه الافراد الذين يمتلكون العقارات جراء استفادتهم من المشاريع العامة التي تقوم بها الدولة.¹

وتحتل الجباية اهمية بالغة في الاقتصاد وذلك على المستويين الكلي والجزئي:

- 1_ **على المستوى الكلي:** تعد الجباية تعديل اقتصادي واجتماعي، تنظم فرض الضرائب والرسوم لصالح الدولة والجماعات المحلية " فهي اداة لتدخل الدولة في المجال الاقتصادي قصد تحقيق اهداف السياسة الاقتصادية من خلال التخصيص الامثل للموارد الاقتصادية وذلك على المستويين الكلي والجزئي
- 2_ **على المستوى الجزئي:** يمكن للجباية ان تكون لها اثار جد معتبرة على المكلف سواء كان شخصا طبيعيا او معنويا، فالضريبة تؤثر على ميل الافراد للدخار كما تؤثر على استراتيجية التمويل والاستثمار بالمؤسسة، اذ تلعب دور المحفز، الموجه، المثبط للاستثمار داخل المؤسسة.²

ثانيا: انواع الجباية:

يمكن التمييز بين نوعين من الجباية، هما: الجباية العادية والجباية البترولية.

- 1- **الجباية العادية:** تشمل الضرائب بنوعها المباشرة والغير مباشرة ومختلف الرسوم، وتفرض على الافراد ومختلف الكيانات بغرض تهيئة الخدمات العامة.

- **الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة:** وهي متكونة من كافة الضرائب التي تدخل صناديق الخزينة العمومية، أهمها:

- (IRG) ضريبة الدخل الإجمالي ، (IBS) ضريبة على أرباح الشركات ، (TAP) الرسم على النشاط المهني ، (TA) رسم التطهير ، (ISF) الضريبة على الثروة ، (IFU) الضريبة الجزافية الوحيدةالخ

¹ ششوي حسنى عبان شهرزاد، أثر المداخل العادية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة 2000/2019 المجلد 9 /العدد2(2020) صفحة94.

² حنان بن عاتق، مصطفى بلقندم (الجباية و النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية) مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية /العدد09/2013، صفحة (02)

- الرسوم على رقم الاعمال: تفرض على مجموع الموارد الاستهلاكية، وهي تحتوي على الرسم على القيمة المضافة (TVA) أساساً، والرسم الداخلي على الاستهلاك (TIC) والرسم على المنتجات البترولية (TPP).
 - الضرائب الغير المباشرة: إذا كانت الضرائب على رقم الاعمال تعتبر ضرائب عامة على الاستهلاك، تفرض على مجموع المواد الاستهلاكية، فان الضرائب غير المباشرة بمفهومها الضيق تعد ضرائب نوعية على الاستهلاك لا تنصب الا على بعض المواد الاستهلاكية كالذهب والكحول. الخ
 - حقوق التسجيل والطابع: وهي التي تفرض على التداول القانوني بالأموال كنقل حقوق الملكية وحق الانتفاع، كما تفرض على التصرفات القانونية، اما حقوق الطابع فهي الضرائب المفروضة على الأوراق الرسمية (مدنية او قضائية) والتي تتخذ شكل طابع جبائي.
 - الحقوق الجمركية: تخضع لها مجموع السلع عند اجتيازها الحدود الوطنية بمناسبة استيرادها او تصديرها.¹
- 2- الجباية البترولية: تشمل مجموع الضرائب والرسوم والاتاوات، يتم فرضها على المستثمرين والشركات المنتجة للبترول ذات الملكية الخاصة، في إطار تشريعي مخصص للموارد الطاقوية ويختلف من دولة الى اخرى، ويمكن تقسيم الضرائب البترولية الى:
- الضرائب المفروضة في مرحلة البحث: في هذه المرحلة لا وجود لأثر الانتاج او الربح، لكن هناك العديد من الدول التي تقوم بفرض الضرائب على الشركات من اجل السماح لها من الاستفادة من رقعة التنقيب فيها، ونميز في هذه المرحلة ضربيتين:
- ضريبة حق الدخول: هو المبلغ غير قابل للحسم من العلاوة الذي يدفع الى الخزينة العمومية عند توقيع العقد، ويم تحديدهم من قبل الوكالة الوطنية لتثمين موارد المحروقات حيث تختلف هذه الضريبة من منطقة الى أخرى.
- ضريبة حق الايجار: يدفعها صاحب التصريح بحسب المساحة المستفاد منها.
- الضرائب المفروضة في مرحلة الاستغلال: وهي الضرائب المفروضة عند بداية اشغال التي تسمح باستخراج المحروقات ومعالجتها وتتكون من:
- ضريبة حق الدخول في الإنتاج: حيث يتم دفعها في شكل دفعات موزعة بما يتوافق مع الكمية المنتجة في رقص التنقيب فكلما زادت الكمية المنتجة زادت الضريبة المدفوعة وتحدد الضريبة بوضع السقف للإنتاج اليومي.
- حق الايجار في مرحلة الاستغلال: بنفس طريقة الدفع في مرحلة البحث يتم دفع الايجار الا ان قيمته تكون أكبر وهذا ما يفسر منح مساحة صغيرة للشركة، في هذه المرحلة يكون الايجار سنوي فأما ان يكون ثابت طول مرحلة

¹ ششوي حسنى، مرجع سابق الصفحة 95

الاستغلال او متزايد بحسب سقف الإنتاج السنوي كما ان قيمة الايجار السنوي يتم طرحها من الإتاوة باعتبارها تكلفة من تكاليف الإنتاج.

الاتاوة: هي ضريبة تمس مرحلة الإنتاج وقيمتها تتناسب طرديا معها لأنها ضريبة على رقم الاعمال ومستقلة عن الأرباح في نسبة الى قيمة الإنتاج بغض النظر عن تكلفة الاستغلال ويتم دفعها بصفة نقدية وعينية بحسب رغبة المضيف وإذ لم تتحدد هذه الأخيرة طريقة الدفع فغالبا تكون نقدية الضريبة على الدخل: تعرف بالرسم على الدخل البترولي وهي ضريبة تدفعها الشركات البترولية تحسب بفرض معدل على الدخل البترولي الذي يطرح منه تكاليف الاستغلال المستحقة بما في ذلك مبلغ الاتاوة.

الفرع الثاني: تعريف السياسة الجبائية وادواتها:

اولا: تعريف السياسة الجبائية:

يختلف تعريف السياسة الجبائية باختلاف وجهات نظر الباحثين الاقتصاديين ومناهجهم ولتحديد مفهوم شامل لمضامين السياسة الجبائية وجب عرض بعض التعاريف الهامة منها: تعرف السياسة الجبائية على أنها مجموعة من التدابير ذات الطابع الضريبي المتعلقة بتنظيم التحصيل الضريبي قصد تغطية النفقات العمومية من جهة والتأثير على الوضع الاقتصادي والاجتماعي حسب التوجهات العامة للاقتصاد من جهة ثانية.

كما تعرف على أنها: مجموعة الاجراءات التي تستهدف تعبئة الموارد المالية وتوزيعها واستخدامها في تنفيذ وظائف الدولة واهدافها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وذلك من خلال دورها المالي باعتبار الضريبة الممول الرئيسي لخزينة الدولة الى جانب الدور الضبطي والتوجيهي والحد من الضغوط التضخمية ومعالجة ميزان المدفوعات. ويمكن ان نستخلص مما سبق الى ان كل مكون من مكونات السياسة الجبائية ما هو الا جزء متكامل في السياسة المالية ومنه فهي "مجموعة الاجراءات والتدابير المالية التي تتخذها الدولة انطلاقا من المذهب الاقتصادي المتبع وفي إطار النظام الاقتصادي المطبق وفي مرحلة من مراحل التطور المجتمعي التي تعكس اوضاعا داخلية وظروفا دولية من اجل ضبط وتحصيل وتنمية مواردها المالية بكفاءة وحس تخصيصها في المجالات المعتمدة التي تحقق اهدافا اقتصادية واجتماعية وسياسية احيانا وثقافية".

وذلك فان تصميم أي سياسة جبائية بعيدا عن السياسة الاقتصادية والمالية للدولة سوف يؤدي الى وجود تعارض في الاهداف، وقد يصل هذا التعارض الى وسائل تحقيق هذه الاهداف لذلك يجب ان توازن سياسة الضريبة ما بين العدالة والفعالية والبساطة.¹

انطلاقا من هذه التعاريف فإن السياسة الجبائية تتسم بالخصائص الاتية:

¹ عبد الحميد قجاني، دور الجبائية البترولية في تحقيق التوازن الاقتصادي -دراسة تحليلية لحالة الجزائر (1980/2014)، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، قسم العلوم المالية، كلية العلوم التجارية والعلوم التسيير سنة 2016/2017، ص 15/16

_ انها عبارة عن مجموعة من البرامج التي تسعى لتحقيق اهداف مختلفة.

_ تعتمد في التطبيق على الادوات الضريبية.

_ هي جزء من السياسة المالية، والتي تعتبر أحد ادوات السياسة الاقتصادية.¹

ثانيا: ادوات السياسة الجبائية

الاعفاء الجبائي: هو عبارة عن إسقاط حق الدولة عن بعض المكلفين في مبلغ الضرائب الواجب السداد مقابل التزامهم بممارسة نشاط معين في ظروف معينة محددة من طرف الدولة، وهناك نوعان من الإعفاء، إعفاء دائم وإعفاء مؤقت.

- إعفاء دائم: يتقيد المستثمر بمجموعة من الشروط الموضوعة من طرف الدولة بغية الاستفادة من الاعفاءات الدائمة مادام سبب الاعفاء قائما، فسقوط سبب الاعفاء يؤدي بالمستثمر الى فقدان الاعفاء.

- إعفاء مؤقت: يكون إسقاط هذا الحق لفترة زمنية محددة عادة ما يكون من ثلاث إلى عشر سنوات ويرتبط بمكان فرض الضريبة (موطن التكليف) أو بأهمية النشاط الممارس ومدى تأثيره على الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

التخفيضات الجبائية: وهو اخضاع المكلفين بالضريبة لمعدلات ضريبية اقل من المعدلات السائدة او بتقليص الوعاء الخاضع للضريبة مقابل التزامهم ببعض الشروط والمقاييس المحددة ضمن قانون الاستثمار او من خلال النظام الجبائي المتضمن في قوانين المالية السنوية.

القرض الضريبي: هو عبارة عن امتياز ضريبي يتعلق بفئة من الممولين الذين يتمتعون بشروط خاصة، و يتمثل في تخفيض مبلغ الضريبة المدفوع اخذا بعين الاعتبار لقواعد الضريبة السارية المفعول، حيث يعمل القرض الضريبي على التخفيض من قيمة الضريبة المستحقة.

تأجيل الضريبة: وهي عبارة عن مبالغ لا تدخل في حساب المادة الخاضعة للضريبة للفترة الزمنية المعنية بالضريبة، وانما تأجل لتدخل في المادة الخاضعة للضريبة للفترات اللاحقة.

الفرع الثالث: مبادئ واهداف الجبائية

اولا: مبادئ الجبائية

يقصد بالمبادئ العامة التي تحكم الضريبة، مجموعة القواعد و الاسس التي يتعين على المشرع اتباعها و مراعاتها عند وضع أسس النظام الضريبي في الدولة، وهي قواعد ذات فائدة مزدوجة: فهي تحقق مصلحة المكلف بالضريبة من جهة و مصلحة الخزينة العمومية من جهة أخرى، اي مراعاة مصالح المواطن و الدولة و لابد على الدولة ان تحترم هذه المبادئ عند فرض الضريبة و لا يحق لها الخروج عن اطارها و الا اعتبر ذلك تعسفا من جانب الدولة في استعمال حقها في فرض الضريبة و يمثل ظلما للأفراد المكلفين بالضريبة، و تتلخص هذه القواعد فيما يلي:

¹ جمعة ناجي، أثر السياسة الجبائية على النمو الاقتصادي -دراسة مقارنة بين الجزائر، المغرب وتونس خلال (2020/1980) اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص اقتصاد كمي سنة 2023/2022 ص 12.

1- مبدأ العدالة والمساواة:

المفهوم الحديث للعدالة الجبائية مشتق من مبدأ المساواة امام الضريبة التي تفرض عموميتها و معادلة الفرد حسب قدرته على الدفع، ان عمومية الضريبة يقصد بها عمومية شخصية بمعنى ان الضريبة تطبق على جميع الاشخاص الخاضعين لسيادة الدولة او التابعين لها سياسيا او اقتصاديا دون استثناء، من جهة اخرى يقصد بها عمومية مادية بمعنى ان الاموال كافة لابد ان انها تخضع للضرائب دون تمييز، لكن مع تدخل الدولة بواسطة الضرائب اصبح مفهوم عمومية الضرائب يسوده بعض الاستثناءات منها اعفاءات على الاشخاص و الاموال لاعتبارات اجتماعية اقتصادية و سياسية .

بالإضافة الى مراعاة القدرة المالية لكل فرد نظرا لاختلاف وتباين المداخل، اي ان الضريبة لا ينبغي ان تفرض على جميع الأفراد بنفس المقدار.

2- مبدأ اليقين:

يهدف ادم سميث من خلال هذه القاعدة الى حماية حقوق الفرد بتعريفه بدقة إلزامه الضريبي، كما يدخل مفهوم اليقين الاستقرار الضريبي وثباتها فلا تكون عرضة للتغيير والتبديل المستمر بل ينبغي ان يكون في أدنى الحدود حتى لا يضطرب النظام ويفقد الفرد تعوده على دفع الضريبة ويشعر بثقل عبئها.

3- مبدأ الملائمة في التحصيل:

يقضي هذا المبدأ ان تكون احكام تحصيل الضريبة بما فيها المواعيد واساليب التحصيل الملائمة للفرد وذلك حتى يمكن التخفيف من دفع الضريبة عليه، من جهة اخرى يجب ان يكون وقت دفع الضريبة مناسباً للفرد، كالحصول على الدخل في حالة الضريبة على الدخل او الجني المحصول الزراعي وجمعه في إطار الضريبة على النشاط الفلاحي

4- مبدأ الاقتصاد في النفقات:

بمعنى ان الدولة تبتعد عن الضرائب التي تكلفها اموالا كبيرة وبالتالي ينبغي ان تكون النفقات تحصيل الضريبة قليلة بالمقارنة بمداخلها والا ما لفائدة منها، ومراعاة هذه القاعدة يضمن للضريبة فعاليتها كمورد هام تعتمد عليه الدولة دون ضياع جزء منه من اجل الحصول عليه.¹

ثانيا: اهداف الجبائية:

1- الاهداف المالية: تسمح الجبائية بتوفير الموارد المالية للدولة، بصورة تضمن لها الوفاء بالتزامها اتجاه الانفاق

على الخدمات المطلوبة من افراد المجتمع، اي تمويل الانفاق على الخدمات العامة وعلى الاستثمارات، الادارة العمومية، اعباء السدود، المستشفيات

2- الأهداف الاقتصادية: تتعدد الأهداف الاقتصادية للضريبة إلا أن أهمها يرتكز على التأثير في الوضع الاقتصادي

للدولة وعلاج بعض التقلبات الاقتصادية التي يمكن ان يتعرض اليها الاقتصاد، كان تستخدم في محاربة

¹ مصطفى بن نوى ومحمد عجيلة (الجبائية المحلية بين المركزية واللامركزية ودورها في تمويل التنمية الاقتصادية)، مجلة دراسات جبائية العدد

2012/12/01 صفحة (101 الى 104)

التضخيم الكساد وامتصاص القوات الشرائية الزائدة كما تستخدم أيضا في تحفيز أنشطة إنتاجية معينة على حساب أنشطة أخرى ترغب الحكومة في استبعادها، فمثلا تمنح تخفيضات والاعفاءات الجبائية للأولى وترفع المعدلات الضريبية للثانية.

3- الأهداف الاجتماعية: ترغب الحكومة في تحقيق عدة أهداف اجتماعية من فرضها للضريبة تتمثل في التوزيع العادل للدخل بين فئات المجتمع خصوصا منها الفقيرة والمحدودة الدخل، فهي أداة فعالة للحد من الفقر ووسيلة لرفع القدرة الشرائية وتحقيق التوازن الجهوي.

4- الأهداف السياسية: تهدف الضرائب إلى حماية الإنتاج الوطني عن طريق فرض الرسوم الجمركية والضرائب المرتفعة بالنسبة للواردات وتخفيضها بالنسبة للصادرات يقصد تشجيع وحماية الاقتصاد الوطني.

5- الأهداف البيئية: تمثلت في استحداث ضرائب ورسوم بيئية في حق الملوّثين، للحد من الانتشار الواسع للأنشطة الملوثة للمناخ وفي المقابل تشجيع المؤسسات التي تعمل ضمن الخيارات الصديقة للبيئة.¹

المطلب الثاني: النمو الاقتصادي:

النمو الاقتصادي أحد أهم المؤشرات الاقتصادية ويعرف بأنه مجموع القيم المضافة إلى كافة وحدات الإنتاج العاملة في فروع الإنتاج المختلفة في اقتصاد معين .

الفرع الأول: تعريف النمو الاقتصادي وأنواعه:

أولا: تعريف النمو الاقتصادي:

يعرف النمو الاقتصادي على أنه عملية توسيع في الإنتاج خلال فترة زمنية معينة بفترة تسبقها في الاجلين القصير والمتوسط كما يمكن تعريفه على أنه توسيع قدرات الدولة في إنتاج السلع والخدمات التي يريدها المجتمع.

كما يعبر النمو أيضا أنه حدوث زيادة مستمرة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الناتج الوطني بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني الحقيقي، ويتعلق النمو الاقتصادي بارتفاع مستمر للإنتاج والمداخيل وعادة ما يتم اعتماد زيادة الناتج الداخلي الخام كأداة لقياس النمو الاقتصادي.

يقصد بالنمو الاقتصادي حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي إجمالي الدخل القومي بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد في الدخل الحقيقي، النمو الاقتصادي لا يعني فقط حدوث في إجمالي الناتج المحلي، بل لابد أن يترتب على زيادة في الدخل الفردي الحقيقي، بمعنى أن معدل النمو لابد أن يفوق معدل النمو السكاني، فإذا كان الناتج ينمو بنفس معدل النمو السكاني فإنه لن يحدث أي زيادة في نصيب الفرد من الدخل، وبالتالي لن يكون هناك أي تحسين في المستوى المعيشي للأفراد على الرغم من زيادة الإنتاج، ومن جهة أخرى حدوث زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل نتيجة

¹جلالي الحبيب/شاعة عبد القادر (دراسة علاقة السياسة الجبائية بالتنمية الاقتصادية في الجزائر ، دراسة تحليلية للفترة 2012/2021) المجلد

انخفاض عدد السكان بمعدل أسرع من معدل الانخفاض في كميات الإنتاج وهذا في دالة التدهور العام للاقتصاد، فإنه لن يحقق أي نمو في البلد على الرغم من زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل فإنه:

$$\text{متوسط الدخل الفردي} = \frac{\text{الدخل الكلي للبلد}}{\text{عدد السكان}}$$

$$\text{معدل النمو الاقتصادي} = \frac{\text{معدل الدخل الكلي} - \text{معدل النمو السكاني}}$$

$$\text{معدل النمو الاقتصادي الحقيقي} = \frac{\text{معدل الزيادة في الدخل الفردي النقدي} - \text{معدل التضخم}}$$

ثانياً: أهمية النمو الاقتصادي

- بالنسبة للأفراد: يسمح النمو الاقتصادي بزيادة دخل الفرد الحقيقي، وكذا زيادة الإنتاج المادي الموجه لتلبية الحاجات الإنسانية المختلفة، وبالتالي فإن النمو الاقتصادي يرفع من القدرة الشرائية للأفراد ويساعد في القضاء على الفقر ومظاهر البؤس بين الأفراد وتحسين الصحة العامة، كما يساعد النمو على تخفيض عدد ساعات العمل للأفراد ويفتح لهم آفاق التحضر والرفاهية.
- بالنسبة للدولة: إن الدولة هي الحامية للأفراد والساخرة على أمنهم، وذلك من خلال مختلف هيئاتها وهيكلها، وبما أن النمو الاقتصادي يؤدي إلى زيادة عائدات الدولة فإنه يسهل لها مهامها المختلفة ويدفعها للبحث عن تقنيات جديدة في مجال الإنتاج والدفاع، كما أن النمو يؤدي بالدولة إلى إعادة توزيع الدخل على الأفراد وضمان بعض الخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم، بالإضافة إلى تدقيق الدولة وبحثها في مصادر النمو يجعلها تستطيع بناء استراتيجية مستقبلية كمواصلة هذا النمو بناء على إحصائيات ومعطيات ميدانية.¹

ثالثاً: أنواع النمو الاقتصادي:

بصفة عامة يكن أن نميز بين ثلاثة أنواع للنمو الاقتصادي:

1-3 النمو الطبيعي (التلقائي):

هو ذلك النمو الذي يحدث بشكل عفوي من القوى، من القوى الذاتية التي يمتلكها الاقتصاد الوطني دون اتباع أي تخطيط أو سياسة عملية على مستوى وطني أو محلي، وقد جرى في مسارات تاريخية معينة أي تم الانتقال من المجتمع الإقطاعي إلى الرأسمالي والذي كان نتيجة جملة من الأسباب نذكر منها:

¹ بوراس بودالية، قدودو جميلة بعنوان أثر الفساد على النمو الاقتصادي دراسة حالة 2003/2019، مجلة الواحات البحوث والدراسات، المجلد 15 العدد 1

- التقسيم الاجتماعي للعمل.
- سيادة الإنتاج السلعي، أي الإنتاج بهدف المبادلة والحصول على النفوذ.
- حدوث تراكم رأس المال.
- تكوين السوق.

ويتميز هذا النوع من النمو بانتقال شرارته بسرعة من قطاع إلى آخر في البلدان الرأسمالية، بينما في الدول النامية فإن التبعية للخارج تعتبر كمصدر ونتيجة له في آن واحد.

2-3 النمو العابر:

هو ذلك النمو الذي لا يملك صفة استمرارية والثبات، انما يأتي نتيجة لبروز عوامل طارئة لا تلبث ان تزول ويَزول معها النمو الذي أحدثته، الا أن هذا النمط يمثل الحالة العامة للنمو الذي تعرفه أكثر الدول النامية اذ يأتي في الغالب استجابة لتطورات مفاجئة تتلاشى بنفس السرعة التي برزت بها وبما ان هذا النمو يحدث في اطار بنى اجتماعية وثقافية جامدة لذلك نجده غير قادر على ايجاد الا القليل من التأثير في التنمية الشاملة.¹

3-3 النمو المخطط :

يعتبر التخطيط حديث النشأة في إطار علم الاقتصاد، وتجلّى في فترة بعد الحرب العالمية الثانية واصبحت تمارسه دول كثيرة على رأسها الدول الاشتراكية، ونقصد بالنمو المخطط ذلك النمو الذي يكون نتيجة لعملية تخطيط شاملة لموارد المجتمع ومتطلباته، كما يمكن الإشارة هنا أن قوة هذا النوع من النمو مرتبطة بمدى واقعية الخطط المرسومة، بفاعلية التنفيذ والمتابعة لما هو مسطر ومخطط.

رابعا: عناصر النمو الاقتصادي

توجد العديد من العناصر الذي يؤدي تركيبها بنسب عقلانية إلى تحقيق النمو الاقتصادي وتتمثل أساسا في العمل ورأس المال والتقدم التكنولوجي.

1-4 العمل: يعتبر عنصر العمل من أهم العوامل التي تؤثر على النمو الاقتصادي، وأهم عنصر في تكوينه هو السكان ونوعية هؤلاء السكان والهرم السكاني، وزيادة السكان في هذه الحالة تعني زيادة عرض العمل، مع الأخذ بعين الاعتبار أثر النمو السكاني على مستوى نصيب الفرد من الدخل الوطني، حيث يعتبر مصدرا لزيادة النشاط الاقتصادي والنمو الاقتصادي، ومن هنا وجب الاهتمام بتدريب العنصر البشري، وتنمية المهارات الفنية الأساسية لأن مجموع هذه المهارات تؤدي إلى زيادة الإنتاجية، وبالتالي زيادة معدل النمو الاقتصادي.

2-4 رأس المال: هو عبارة عن سلع تستخدم في إنتاج سلع وخدمات أخرى وهي تعتبر أيضا كعنصر أساسي ومهم للنمو الاقتصادي، ويعتبر رأس المال كل مؤشر يشرح مستوى ودرجة التجهيزات التقنية تحت شروط خاصة للظاهرة

المشروحة فهو يساعد على تحقيق التقدم التقني من جهة، وعلى توسيع الإنتاج بواسطة الاستثمارات المختلفة من جهة أخرى.

3-4 التقدم التقني: هو تلك التغيرات ذات الطابع التكنولوجي لطرق الإنتاج أو لطبيعة السلع المنجزة، والتي تسمح بإنتاج أكبر بنفس كمية المدخلات أو بالحفاظ على نفس كمية الإنتاج بمدخلات أقل، حل مشاكل الاختناقات التي تحد من الإنتاج، إنتاج سلع جديدة من ذات نوعية أحسن فالتقدم التقني هو عبارة عن حقيقة ذات طابع كيفي حيث يفرض في الواقع تقدير معتبر ومناسب في معاملات الإنتاج لأنه يدعو لتحسين تطوير الأداء الاقتصادي.¹

4-4 الموارد الطبيعية: يقصد بها الأراضي الصالحة للزراعة وللزراعة والموارد الاستخراجية مثل النفط والغاز الطبيعي والعديد من المعادن الأخرى والغابات والمياه والموارد المعدنية والثروة الحيوانية والسمكية في بعض البلدان ذات الدخل المرتفع تتوفر الموارد الطبيعية بشكل أساسي، إلا أنه ليس من الضروري أن امتلاك تلك الموارد يساهم بدرجة كبيرة في النمو الاقتصادي في العالم خاصة في حالة عدم توفر كميات بشرية متخصصة في هذه الجوانب.²

الجدول (01) عناصر النمو الاقتصادي.

عناصر النمو الاقتصادي	مكونات العناصر
العمل والموارد البشرية	- حجم العمالة - التعليم (مستوى التعليم والمنظومة التعليمية) والمهارات - انضباط القوى العاملة
تكوين رأس المال	المصانع والمعدات.
التغير التقني والابتكار	المعرفة والابتكار نوعية الفنيين من العلماء والمهندسين
الموارد الطبيعية	مكونات الطبيعة من الموارد الاستخراجية، والغابات والثروة الحيوانية والسمكية.

المصدر: مجلة دراسات اقتصادية الصفحة (02)

الفرع الثاني: محددات النمو الاقتصادي:

1-1: محددات النمو الاقتصادي:

إن النظريات الاقتصادية تختلف اختلافا كبيرا في تحديدها للعوامل المحددة للنمو الاقتصادي بعدد من المتغيرات الجزئية مثل: إنتاجية مدخلات عناصر الإنتاج، والمتغيرات الكلية مثل مدى توافر الموارد الطبيعية، لذلك فإن

¹ ششوي حسنى مرجع سابق، صفحة 94

محمد إسماعيل وسفيان قعلول، جمال قاسم حسن، سائد خليل (مصادر النمو الاقتصادي في الدول العربية) مجلة دراسات اقتصادية ال

² عدد 106/2022 الصفحة 02.

تحديد مصدر النمو يعتبر مهما لتفعيل النمو الاقتصادي واستمراريته واستقراره، وذلك من خلال تبني سياسات اقتصادية ملائمة واحداث تغيرات هيكلية مناسبة، وهناك عدة عوامل تلعب دورا مهما في تحديد النمو الاقتصادي، ويمكن إيجازها فيما يلي:

1-2 نفقات التجهيز والاستثمار:

يعتبر من المؤشرات المهمة لتفسير التغير في النمو الاقتصادي ويشمل تكوين إجمالي رأس المال الثابت، تحسينات في الاراضي (الأسوار، الخنادق، المصارف.....) شراء المصانع والمعدات والآلات وبناء الطرق والسكك الحديدية وما شابه ذلك، بما في ذلك المدارس المكاتب والمستشفيات، والمساكن الخاصة والمباني التجارية والصناعية ولقد اكدت العديد من الدراسات على إيجابية تأثير هذا المتغير على النمو الاقتصادي.

1-3 نفقات التسيير:

حسب النظريات الاقتصادية والدراسات التجريبية الحديثة فإن هناك جدل كبير فيما يخص اشارة هذا المتغير (إيجابية، سلبية)، فهناك من الدراسات التي وجدت تأثير سلبي للاستهلاك الحكومي على النمو الاقتصادي وهذا راجع الى انه كلما زادت هذه النفقات كلما حاجة الدول من الموارد المالية لتغطية عجز الميزانية من الجانب الاخر وجدت دراسات أخرى علاقة ايجابية بين الانفاق الاستهلاكي والنمو الاقتصادي وتفسير ذلك عند استخدام النفقات الحكومية في شراء السلع والخدمات المحلية مما سيعمل كمحفز للطلب.

1-4 درجة الانفتاح التجاري:

يحسب الانفتاح التجاري المستعمل في النموذج بقسمة مجموع الصادرات والواردات على الناتج المحلي الاجمالي ولقد أثبتت الدراسات وجود علاقة إيجابية بين الانفتاح والنمو الاقتصادي وهذا خاصة في حالة الدول التي يقودها قطاع التصدير.

1-5 التضخم:

يرتبط التضخم والاداء الاقتصادي ارتباطا سلبيا لأن ارتفاع مستوى الاسعار يجعل الناس أقل قدرة شرائية، وبسبب هذا، شوف يطلب المستهلكون بضائع اقل، لأنهم لا يستطيعون سوى تحمل بضائع اقل بنفس المقدار من المال لديهم وسيؤدي انخفاض الطلب على السلع الى انخفاض عدد السلع المنتجة وسيؤدي الى انخفاض مستوى الناتج المحلي الاجمالي، ولذلك فإن معدل التضخم العالي من المتوقع ان يؤدي الى انخفاض النمو الناتج المحلي الإجمالي، يمكن لمؤشر التضخم ان يكون ذو علاقة موجبة او سالبة مع مؤشر النمو الاقتصادي في الجزائر وذلك حسب نتائج و اثار السياسة الاقتصادية المتبعة.¹

1-6 مؤشر تطور القطاع المالي:

¹ مولاي بوعلام، سفير محمد، (التضخم و النمو الاقتصادي في الجزائر -دراسة قياسية)، مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية /المجلد 12/العدد02(2019)ص707

استعمل الباحثون مقياس تطور القطاع المالي، وتم التعبير عليه بمؤشر حجم القروض الموجهة للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، ولقد تم التوصل الى ان هناك علاقة إيجابية بين تطور القطاع المالي والنمو الاقتصادي.

1-7 أسعار النفط:

تلعب أسعار النفط في الجزائر دور مهم من خلال تمويل الإيرادات العامة للدولة، حيث يدفع ارتفاع الاسعار النفط الى زيادة الإيرادات العامة مما يعطي دفعة قوية للاستثمارات العمومية وهذا بدوره يزيد من النمو الاقتصادي¹

الفرع الثالث: نظريات النمو الاقتصادي

أولاً: النظرية الكلاسيكية للنمو

تتضمن نظرية النمو عند الكلاسيكيين كل من "ادم سميث" و"دافيد ريكاردو" متعلقة لأضافه اراء كل من "جون سوارت ميل" حول الاسواق و"روبرت" حول السكان وارتكز الكلاسيك في تحليلهم للنمو الاقتصادي ان التراكم الرأسمالي هو مفتاح التقدم وانه كلما ارتفع معدل زاد معدل التكوين الرأسمالي والاستثمار و ان الأرباح تميل للتراجع بسبب تزايد حده المنافسة ، كما اعتقد الكلاسيك بحتمية الوصول الى حالة الاستقرار كنهاية لعملية التراكم الرأسمالي، ذلك انه ما ان تبدأ الأرباح في التراجع حتى تستمر الى ان يصل معدل الربح الى الصفر ، ويتوقف التراكم الرأسمالي ويستقر السكان ، ويصل معدل الاجور الى مستوى الكفاف اذن وكخلاصة وحسب الكلاسيك فإن النتيجة النهائية للتنمية هي الركود هذا الركود تنتج عن الميل الطبيعي للأرباح نحو التراجع وما يترتب ذلك من قيود على التراكم الرأسمالي او يستقر السكان وتسود حالة من السكون².

ثانياً: النظرية النيوكلاسيكية للنمو الاقتصادي:

ظهر الفكر النيوكلاسيكي في السبعينيات من القرن التاسع عشر، بمساهمات أبرز اقتصاديها: "الفريد مارشال" و"فيسكل وكلاكرك"، قائمة على أساس إمكانية استمرار عملية النمو الاقتصادي دون حدوث ركود اقتصادي، كما اوردت النظرية الكلاسيكية، ولعل اهم افكار نيو كلاسيك تتمثل في كون النمو الاقتصادي عملية مترابطة متكاملة ومتوافقة ذات تأثير ايجابي متبادل يؤدي نمو قطاع معين الى دفع القطاعات الاخرى للنمو، كما ان النمو الناتج الوطني يؤدي الى نمو فئات الدخل المختلفة من اجور. كما انه يعتمد الى مقدار ارتاحوا من عناصر الانتاج في المجتمع العمل الارض الموارد الطبيعية راس المال التنظيم التكنولوجيا، على التنويه اهميه تناسب الزيادة في السكان او في القوى العاملة مع حجم الموارد

¹ زكرياء مسعودي خليفة عزي، محددات النمو الاقتصادي باستخدام نموذج دراسة قياسية للفترة (1980-2017)، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات المجلد 04-ال عدد07-ديسمبر 2019 ص 121/120

² ساطور رشيد، دراسة نظرية حول النمو الاقتصادي و التنمية المستدامة علاقات و روابط ، مجلة الثرات جامعة الجلفة، العدد العاشر، شهر ديسمبر، السنة 2013، الصفحة 160

الطبيعية المتاحة، اما التنظيم فيرى أنصار النظرية أن المنظم يشغل التطور التكنولوجي لصورة التي تنفي وجود اي جمود في العملية التطويرية، وهو قادر دائما على التجديد والابتكار.¹

ثالثا: النظرية الكنزية للنمو الاقتصادي (نموذج هارود ودومار):

ترتبط هذه النظرية بالاقتصادي "جون ماينارد كينز" وبموجب هذه النظرية فإن قوانين نمو الدخل القومي ترتبط بنظرية المضاعف، حيث يزداد الدخل القومي بمقدار مضاعف للزيادة الحاصلة في الانفاق الاستثماري ومن خلال الميل الحدي للاستهلاك وتفرق هذه النظرية بين ثلاثة معدلات للنمو وهي:

- معدل النمو والمرغوب يمثل: معدل النمو عندما يكون الطاقة الإنتاجية أقصاها.

- معدل النمو الفعلي يمثل: نسبة التغير في الدخل الى الدخل .

- معدل النمو الطبيعي هو: اقصى معدل لنمو يمكن ان يتمخض عن الزيادة الحاصلة في التقدم التقني والتراكم الرأسمالي والقوة العاملة عند مستوى الاستخدام الكامل، ويجب ان يحقق التعادل بين معدل النمو الفعلي مع المعدلين المرغوب والطبيعي، فالتعادل الاول يؤدي لتوفر القناة لدى المديرين بقراراتهم الإنتاجية، أما إذا تعادل معدل النمو المرغوب فيه مع معدل النمو الطبيعي فليس هناك اتجاه لنشوء البطالة والتضخم.

• نموذج هارود ودومار:

جاء هارود ودومار بعد كينز وقاما بتطوير نظرية كينز، حيث توصلا إلى استنتاج مفاده أن للاستثمار دورا هاما ورئيسيا في عملية النمو، وذلك استنادا على تجربة البلدان المتقدمة، وبحثا في متطلبات النمو المستقر في هذه البلدان وكذا الظروف التي يمكن أن تجعل الاقتصاد الذي ينمو أن يحافظ على حالة الاستخدام الكامل، فقد حاول كل من هارود ودومار دراسة العلاقة بين التكوين الرأسمالي (الاستثمار) والنمو الاقتصادي.

رابعا: النظريات الحديثة للنمو

تمثل سنوات الخمسينات والستينات من القرن التاسع عشر الميلادي العصر الذهبي لنظريات النمو الاقتصادي، سواء بالنسبة للدارسات التجريبية النظريات النمو أو بالنسبة للامتدادات النظرية للنماذج النيوكلاسيكية، لكن الاختلالات التي تتحدث عن أزمة البترول الشهيرة 1973 والتي ترتبت عليها تقلص قدرة الاقتصاديات الكبرى على مواصلة معدلات النمو، مما أدى ذلك إلى رجوع شبه كامل النظريات النمو، فبعد ذلك ظهرت نظريات جديدة في النمو والتي ترى أن هناك عوامل أخرى كثيرة مفسرة الظاهرة النمو الاقتصادي والتي يمكن أن ينشأ منها أثار أو مظاهر خارجية إيجابية وبالتالي قد تكون مصدرا للنمو في المجتمع ومنها: الاستثمار في رأس المال المادي أبي الخبرة المكتسبة من رأس المال المادي أثناء مباشرة

¹فضيلة ملوح علي مكيد، محددات النمو الاقتصادي في الجزائر -دراسة قياسية للفترة (1990-2018) مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي المجلد

عملية الإنتاج والتي ينتج عنها تولد المعرفة و الاستثمار في رأس المال العام والذي يتعلق بالبنية الأساسية والخدمات العامة، الاستثمار في رأس المال البشري وهو عبارة عن مجموع الطاقات أو القدرات التي يكتسبها الأفراد بالتعليم والتكوين والتي تزيد من كفاءتهم الإنتاجية. الاستثمار في رأس المال التكنولوجي ويتمثل في نشاط البحث العلمي والتطوير وما ينتج عنه من اكتشافات تكنولوجية. هذا ما نصت عليه نظرية النمو الذاتي أي أن النمو الاقتصادي يتحدد بالعوامل الأربعة السابقة، ولا يقتصر في تحليل الظاهرة النمو على الزيادة الكمية المستخدمة من الرأس المال المادي والعمل، بل هناك عوامل ذاتية أخرى كأهمية رأس المال البشري

- الخبرة والتعليم التقدم التكنولوجي الفني والذي يعتمد على نشر المعرفة والبحث.¹

وبالتالي هذه النظريات السابقة قسمت رأس المال الى جزئين: هم رأس المال المادي، ورأس المال البشري، في ظل هذه النظرية ينسجم مع مفهوم معدلات النمو اللازمة لصالح الفقراء، حيث يتم مناقشة المضامين الأساسية لتطوير حياة السكان، خاصة الفقراء الذين يعيشون تحت خط الفقر، وذلك لا يتحقق الا من خلال تطوير المستويات التعليمية والصحية والخدمات الأساسية، وكل ما يتعلق بزيادة مساهمة العنصر البشري في العملية الإنتاجية.

الفرع الرابع: معوقات النمو الاقتصادي:

أصبح العديد من الأفراد في مختلف أنحاء العالم اليوم أكثر من أي وقت مضى ينعمون بصحة أفضل ويملكون ثروة أوفر، ويبلغون درجات أعلى من أحرز ل من التعليم؛ غير أن التقدم الذي لم يكن متكافئاً بين ولا يزال كثير من الأشخاص محرومين من ممارسة حقوقهم السياسية، بالإضافة إلى انتشار أنماط الإنتاج والاستهلاك غير القابلة لجميع بلدان العالم.

للاستدامة خاصة في الدول النامية. ومن أبرز المشاكل التي تعاني منها الدول النامية، والتي تتسبب في عرقلة النمو الاقتصادي نجد ما يلي: نقص الموارد البشرية ذات الكفاءة العالية معظمها بسبب هجرة الأدمغة.

- سوء استخدام الموارد البشرية وضعف برامج تنميتها؛
- نقص رؤوس الأموال وضعف التجهيز الرأس المالي والتكنولوجي؛
- غياب أو ضعف الأسواق المالية ضعف أجهزة القضاء وأنظمة الملكية العقارية والفكرية، زيادة السكان بمعدلات تفوق معدلات النمو الاقتصادي؛
- عدم المساواة في توزيع الدخل؛
- غياب الأمن وانعدام الاستقرار السياسي سوء التسيير للموارد الطبيعية والاقتصاد ككل والفساد؛²

¹ ساطور رشيد، بعنوان دراسة نظرية حول النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة علاقات وروابط، مجلة التراث، جامعة الجلفة، العدد 10، شهر ديسمبر 2013

² بعوني ليلي، بعنوان النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية مع دراسة مقارنة للنمو الاقتصادي والتنمية في الجزائر 1970/2010، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة المالية، مخبر الصناعات التقليدية بجامعة الجزائر 3، المجلد 6 العدد 2 - سنة 2017 الصفحة 778

المطلب الثالث: أثر الجباية على النمو الاقتصادي

للجباية تأثير على النمو الاقتصادي بعدة طرق منها تمويل البنية التحتية والخدمات العامة مما يعزز النمو الاقتصادي.

الفرع الأول: النماذج الرابطة بين الجباية والنمو الاقتصادي

أولاً: نماذج الكنزيرين المحدثين للجباية كمتغير محفز لمعدل النمو المتوازن:
من بين النماذج التي تتضمنها هذه النظرية:

• نموذج سميت ووايت:

بحيث اهتم وايت اساساً بمشكلة التعادل بين المعدل الفعلي والضروري ، بمعنى باللاتوازنات المحتمل ظهورها في الاجل القصير ، و حاول معرفة كيف يمكن للجباية ان تكون اداة لتفادي هذه الظاهرة ، اما اشكالية سميت فهي قريبة جداً من اشكالية وايت ، غير ان نموذجهم كان غنياً بحيث قام بإدخال السياسة النقدية الى جانب السياسة الميزانية (سياسة الانفاق العام وسياسة الجباية) ، اذن فهدف سميت تمثل في دراسة مختلف الآثار التي تحدثه هذه السياسات على معدل النمو الاقتصادي ، وكيف يمكن لهذه السياسات ان توفق بين ما يسميه متطلبات او ضروريات النمو وهي التي توافق الاستخدام الكامل للطاقة الانتاجية و بين اتجاهات النمو كما تظهر من خلال الطلب الفعلي ، وعليه نموذج سميت يتجه الى اعتبار دور الجباية على انه عنصر مهم و لكن جزئي ضمن سياسة اقتصادية متكاملة ، فالسياسة الجباية لا تكون منفصلة عن السياسة الميزانية و النقدية .
لقد خلص نموذج وايت سميت الى ان الجباية هي أداة لمحاربة عد الاستقرار في الاجل القصير ن فيمجرد حصول عدم التوافق بين المعدل الفعلي والضروري تتدخل الجباية لتجنب الآثار الانكماشية او التضخمية.¹

• ادخال الجباية ضمن النماذج الديناميكية في الاجل الطويل نموذج K.K.Kurihara:

ان K.K.Kurihara يترك مشكل المساواة بين معدل نمو الطلب الفعلي و معدل نمو القدرة الانتاجية مفترضاً بانها في الاجل الطويل العرض و الطلب بنفس معدل المضمون و الذي نسميه معدل " معدل نمو القدرة الكاملة " حسب K.K.Kurihara فان الاقتصاد يؤول الى الابتعاد عن مجال النمو المتوازن الموافق للتشغيل الكامل ، لأنه للتشغيل الكامل لقوة العمل ، وهنا سوف يكون دور السياسة الاقتصادية على العموم والجباية على الخصوص و المتمثل في منع الاقتصاد من الدخول ضمن مجال تضخمي طويل الاجل او ضمن مجال ركود مزمن ومن المهم هنا الاشارة الى انه ضمن نماذج الكنزيرين المحدثين للنمو الاقتصادي فان التوازن هو توازن غير مستقر سوى في الاجل الطويل او في الاجل القصير وعندما يحيد الاقتصاد قليلاً من مجال النمو المتوازن فان النتيجة سوف تكون امام تضخم مزمن " une inflation chronique" او ارتفاع مستمر لظاهرة البطالة ، او في بعض الاحيان تحدث الظاهرتين معا وهو ما يعرف في الاقتصاد بظاهرة الركود التضخمي " la stagflation" وهي عبارة عن الظاهرة التي يتزامن فيها وجود تضخم اي الارتفاع

¹د.صالح تومي أثر الجباية على النمو الاقتصادي ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير-جامعة الجزائر الصفحة 14

المستمر في الاسعار مع ظاهرة البطالة ، وهي الظاهرة التي اصبحت تمثل تحديا كبيرا للاقتصاديين لتغييرها من جهة وعلاجها من جهة اخرى .

ثانيا: النماذج النيوكلاسيكية للجباية كمتغيرة محفزة لخصائص مجال النمو المتوازن الموافق للتشغيل الكامل: حسب النيوكلاسيك، فعن معدل النمو الاقتصادي في الاجل الطويل مستقل عن القيم التي تأخذها مختلف تعليمات السياسة الاقتصادية والجباية خصوصا، أي، هذه الأخيرة لا يمكنها بأي حال من الاحوال التأثير على قيمة هذا المعدل، لأنه مرتبط أساسا بالعوامل الطبيعية، إلا أن خصائص مجال النمو المتوازن لا تخرج عن إطار السياسة الاقتصادية، والجباية يتم استخدامها هنا من أجل توجيه الاقتصاد نحو المجال الأمثل لهذا النمو.

إن إدخال الجباية ضمن النموذج النيوكلاسيكي يؤدي بالاقتصاد الى ان يتجه الى الالتحاق بمجال النمو المتوازن حيث معدل النمو الاقتصادي يساوي المعدل الطبيعي وقد تم إدخال هذه المتغيرة من طرف الاقتصاديين (K sato .cornowall)¹.

- فبالنسبة لنموذج "coenozall" فان الدولة عندما تمارس سياسة الميزانية مرنة بهدف ضمان العمالة الكاملة فان معدل الضغط الجبائي يجب تثبيته، اما إذا ارادت ممارسة سياسة جبائية مرنة قصد المحافظة على التشغيل الكامل فان معدل الانفاق الحكومي يجب تثبيته، غير انه ومهما كانت السياسة الاقتصادية المتبعة فالإقتصاد يجب ان يتجه دائما - حسب هذا النموذج - نحو معدل ثابت يساوي المعدل الطبيعي.

- اما بالنسبة لنموذج "k.sato" فقد قام هذا بإدخال خمس أنواع لضرائب (الضريبة على الاستهلاك على الثروة على الأجور، على الأرباح ، على القيمة المضافة)، وخلص الى ان الضرائب على الاستهلاك تحول جزءا من الاستهلاك العمومي وهو ما سوف يكون سببا في تراجع عملية التراكم الرأسمالي ومن ثمة النمو الاقتصادي، و الأثر نفسه تحدثه الضرائب على الأجور، كما اعتبر بان الجباية تؤثر على عملية توزيع الثروة بين مختلف الطبقات الاجتماعية، وأن الضريبة على الأجور لها اثر توزيعي لصالح الرأسماليين بينما الضريبة على الأرباح لها اثر توزيعي معاكس للأثر السابق.²

¹ بن عاتق حنان (الجباية والنمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية) جامعة معسكر مجلة دراسات جبائيه العدد 03 ديسمبر 3013 صفحة

493 و492

² مرجع سابق د. صالح تومي الصفحة 15

الفرع الثاني: السياسة الجبائية والنمو الاقتصادي

أولاً: أثر السياسة الجبائية على النمو الاقتصادي

لقد عرفت الجزائر تطورات هامة وعديدة طرأت على اقتصادها من مرحلة الاقتصاد المخطط مركزيا الى مرحلة الانتقال نحو اقتصاد السوق، حيث ان عملية الانتقال هذه ميزها مباشرة الجزائر لجملة من الإصلاحات الاقتصادية عموما والجبائية خصوصا وذلك بمعية المؤسسات النقدية والمالية في إطار تطبيق برامج التعديل الهيكلي، وعلى ضوء التطورات التي عرفها الاقتصاد الوطني قسمت الى ثلاث مراحل. مرحلة التصنيع والنمو الاقتصادي (1967-1985)، مرحلة الإصلاحات والتعديل الهيكلي (1986-1998)، والمرحلة (1999-2003).

توجد علاقة طردية بين السياسة الجبائية والنمو الاقتصادي، وفق ما جاءت النظرية الاقتصادية حيث تعتبر الإعفاءات والامتيازات الضريبية أحد أدوات السياسة الجبائية المنتهجة للرفع من وتيرة العوائد المالية والتشجيع على الاستثمار المحلي أو الأجنبي، يختلف تأثير هذه السياسات في الأجل القصير و الطويل، حيث أن النفقات الجبائية لها تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل أما في الأجل القصير فإن هذا التأثير يبقى ضعيف أيضا هناك علاقة طردية ومعنوية بين السياسة الجبائية والسياسة البترولية لأن الجزائر تعتمد على الإيرادات الجبائية البترولية بالرغم من بعض الأزمات التي مست الاقتصاد الجزائري الناتجة عن انخفاض أسعار النفط مما جعل هذا المورد المالي يتسم بعدم الإستقرارية، لا تزال إيرادات الجباية البترولية من أهم مصادر الإيرادات العامة للدولة حيث تحتل حصة الأسد من إجمالي الإيرادات وبالتالي مساهمتها الكبيرة في الرفع من معدلات النمو الاقتصادي، أما بالنسبة لتراكم رأس المال فله علاقة طردية معنوية مع النمو الاقتصادي، هناك علاقة عكسية ومعنوية بين الجباية العادية والنمو الاقتصادي بحيث أن الضرائب والرسوم المفروضة على الأشخاص الطبيعيين والمعنويين لها تأثير سلبي على نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام، إذا فمعدلات الضريبة الحالية هي معدلات معيقة للنمو الاقتصادي، بحيث أن معدلات الضرائب تؤثر سلبا على قرارات الأعوان الاقتصاديون وبالتالي على النمو الاقتصادي،

ثانياً: العلاقة بين الجباية والنمو الاقتصادي

إن تحليل تأثير الجباية البترولية على النمو الاقتصادي في الجزائر على المدى القصير والمتوسط والبعيد يستدعي معرفة طبيعة الجباية المؤثرة وكذا معرفة نوع النمو المتحدث عليه. حيث طبيعة الجباية المؤثرة تتمثل في هل هي جباية عادية او جباية بترولية، أما نوع النمو فيتمثل في النمو داخل قطاع المحروقات أو النمو خارج قطاع المحروقات، ومنه نقف أمام التحليل التالي:

- علاقة الجباية بالنمو الاقتصادي في المدى القصير إن تأثير الجباية على النمو الاقتصادي في المدى القصير معنوي و إيجابي، لكن ليس بالقدر الكافي، لأن النمو الاقتصادي في المدى القصير

يتأثر بالجباية البترولية فقط دون الجباية العادية، حيث نسبة كبيرة من النمو الاقتصادي تتشكل من النمو الاقتصادي داخل قطاع المحروقات، الأمر الذي يفسر ضعف التحصيل الضريبي خارج قطاع المحروقات أي لا يوجد قطاع إنتاجي وخدماتي كافٍ لتغطية الجباية العادية و بالتالي تبقى الجباية البترولية تلعب الدور الأساسي في رفع معدلات النمو الاقتصادي من خلال التمويلات و التحويلات المالية الموجهة لعمليات التنمية الاقتصادية.

- علاقة الجباية بالنمو الاقتصادي في المدى المتوسط: إن النمو الاقتصادي على المدى المتوسط في الجزائر مرتبط بالجبايتين العادية والبترولية، حيث تعتبران مكملتان لبعضهما البعض، حيث الجباية البترولية تعتبر مصدر تمويلي لعملية النمو الاقتصادي، أما الجباية العادية فتعتبر مصدر تحفيزي لعمليات الاستثمار المحلي التي تعتبر آلية من آليات النمو الاقتصادي، والأثر المباشر و الغير مباشر للجباية البترولية و الجباية العادية على النمو الاقتصادي في الجزائر على المدى القصير و المتوسط و الطويل، بالتالي النمو الاقتصادي في الجزائر على المدى المتوسط مرهون بالجباية البترولية و الجباية العادية على حد سواء.
- علاقة الجباية بالنمو الاقتصادي في المدى الطويل: إن النمو الاقتصادي في الجزائر على المدى الطويل مرتبط بالدرجة الأولى على الجباية العادية التي خطط لها أحسن تخطيط استطاعت أن تلبى حاجيات النمو الاقتصادي على المدى البعيد، حيث يمكن للجباية العادية أن تأتي بالاستثمار المنتج للثروة و بالتالي بعث نمو اقتصادي مستدام، حيث تلك التخفيضات الممنوحة للمستثمرين من أجل تحفيز الاستثمار تصبح على المدى الطويل تدرج أموالا من خلال التحصيل الضريبي الذي يحدث بعد تموقع الاستثمارات من خلال المؤسسات و الشركات الناشطة و الاخذ بزمام أمورها. و بالتالي النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر مرهون بالترشيد الضريبي للجباية العادية في منظومة قانونية واقتصادية متكاملة.¹

¹ مراس محمد بعنوان الأثر المباشر والغير مباشر للجباية البترولية والجباية العادية على النمو الاقتصادي في الجزائر على المدى القصير والمتوسط والطويل، دراسة قياسية،

المبحث الثاني: الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات السابقة التي تطرقت لموضوع الجباية للتحكم في النمو الاقتصادي وتناولته من زوايا مختلفة، وقد تنوعت هذه الدراسات بين العربية والأجنبية، وسوف تستعرض هذه الدراسة جملة من الدراسات التي تم الاستفادة منها مع الإشارة الى أبرز ملامحها، مع تقديم تعليقاً عليها يتضمن جوانب الاتفاق والاختلاف وبيان الفجوة العلمية التي تعالجها الدراسة الحالية، ويود الباحث ان نشير الى أن الدراسات التي سوف يتم استعراضها جاءت في الفترة الزمنية 2018 الى 2023، وشملت جملة الاقطار والبلدان مما يشير الى تنوعها الزمني والجغرافي.

هذا وقد تم تصنيف هذه الدراسات حسب المتغيرات الرئيسية للدراسة وحسب كونها دراسات عربية او أجنبية إلى صنفين: دراسات سابقة بالعربية ودراسات سابقة أجنبية وتم إدراجها في جداول تفصل ما تحتويه كل دراسة.

وفيما يلي نقدم عرضاً لهذه الدراسات، ثم نبين جوانب الاتفاق والاختلاف بينهما، ثم نوضح الفجوة العلمية من خلال التعرف على اختلاف الدراسات الحالية عن الدراسات السابقة، واخيراً جوانب الاستفادة من الدراسات السابقة في الدراسات الحالية.

المطلب الاول: عرض الدراسات بالعربية:

- دراسة ششوي حسني، عبان شهرزاد 2020 بعنوان أثر المداخل الجباية العادية على النمو الاقتصادي في الجزائر والتي هدفت الى تحليل العلاقة السببية الديناميكية بين الجباية العادية ومعدل النمو الاقتصادي وعينتها الجزائر خلال الفترة الزمنية (2000-2019) واستخدمت أساليب القياس الاقتصادي مثل: سببية غرانجر والتكامل المشترك بالاعتماد على طريقة أنجل وجرانجر ونموذج تصحيح الخطاء واستخدمت لجمع البيانات المنهج التحليلي وكان من أبرز نتائجها وجود اتجاه لسببية من الجباية البترولية الى معدل النمو الاقتصادي. (شهرزاد، 2020)
- دراسة ناجمي جمعة: بعنوان أثر السياسة الجبائية على النمو الاقتصادي والتي هدفت الى إبراز الأسس النظرية للسياسة الجبائية والنمو الاقتصادي، تبيان التأثير السياسية الجبائية على المتغيرات الاقتصادية من خلال إيجاد علاقة إحصائية بين السياسة الجبائية والنمو الاقتصادي مع تشخيص الوضع لدول عينة الدراسة وإبراز أهم مراحل الإصلاحات التي مرت بها اقتصاديات هاته من خلال الإصلاحات الاقتصادية والبرامج التنموية، تقييم السياسات الجبائية ومعرفة مدى فعاليتها في تحقيق النمو الاقتصادي في الدول محل الدراسة وتمثلت عينتها في الجزائر و تونس والمغرب و استخدمت لتحقيق هذا الهدف نمذجة قياسية لتطبيق منهجية الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL لتقدير معلمات التوازن في الأجل الطويل وتقدير نموذج تصحيح الخطاء لتقدير ديناميكية الأجل القصير وكان من أبرز نتائجها بأن الإيرادات الجبائية تؤثر بشكل إيجابي ومعنوي على النمو الاقتصادي للجزائر في الأجلين القصير والطويل وهذه النتيجة توافق

النظرية الاقتصادية ، كذلك بالنسبة لتونس فقد كان التأثير الإيرادات الجبائية إيجابي على النمو الاقتصادي لكن بدون معنوية ، في حين كانت التأثير سلبى بالنسبة للمغرب بشكل معنوي في الأجل الطويل وبدون معنوية في الأجل القصير ، كما كان لإجمالي رأس المال تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي لدول الثلاثة في الأجل الطويل والقصير. (جمعة، 2020)

- دراسة قجاني عبد الحميد (2014/1980) بعنوان دور الجباية البترولية في تحقيق التوازن الاقتصادي و التي هدفت الى ابراز اسباب ودوافع الاصلاحات الجبائية التي اعتمدها الجزائر سنة 1991 وتقييم فعاليتها، إظهار كيفية تأثير الجباية على المتغيرات الاقتصادية الكلية لتحقيق التوازن الاقتصادي على المستوى الجزئي والكلي، الاحاطة بمختلف الجوانب المحاسبية والاحصائية والقانونية لموضوع الجباية البترولية في الجزائر وذلك لمعرفة وزنها في الاقتصاد الوطني وإيرادات مهمة للموازنة العامة للدولة خصوصا، و تمثلت عينتها في دراسة حالة في الجزائر واستخدمت المنهج القياسي التحليلي ، وخلصت هذه الدراسة بالتوصل الى النتائج التالية التي مفادها أن الجباية البترولية لها دور كبير وفعال في الاقتصاد الوطني نظرا لنسبة مساهمتها في الإيرادات العامة للموازنة بنسب تفوق 60% وتكوين الادخارات الحكومية بنسب تصل الى 90%، الامر الذي ساعد الحكومة في تنفيذ برامجها التنموية في كل مرحلة مفصلية مر بها الاقتصاد الوطني حيث تقوم الجباية البترولية بتغطية معظم النفقات العامة وخاصة النفقات الاستثمارية والتي لها دور جد مهم في دعم النمو الاقتصادي بالإضافة الى تقليص معدلات البطالة والفقر من خلال تحسين خيارات التنمية البشرية الثلاث. (الحميد، دور الجباية البترولية في تحقيق التوازن الإقتصادي، 2014/1980)

- دراسة بن إبراهيم قويدر شويكات محمد (2020-2019) بعنوان اثر الضرائب على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية باستعمال تحليل المركبات الأساسية ACP خلال الفترة (2000-2015) والتي هدفت الى التعرف على مدى تأثير الضريبة في تحقيق توازن النمو الاقتصادي وهذا من خلال السنوات السابقة والتي تزامنت مع مجموعة من الإصلاحات الضريبية التي وضعتها الدولة و استخدمت برنامج 2016xIstat لجمع البيانات وفق المنهج الوصفي التحليلي وكان من ابرز نتائجها وجود علاقة قوية بين الضرائب المباشرة وحصة الفرد من الناتج على عكس الضرائب غير المباشرة ، و ان الإصلاحات الجبائية التي قامت بها الجزائر لم تحقق الاهداف المأمولة و المسطرة وقد يرجع ذلك الى عدم استقرار القوانين الجبائية و الاعتماد على استيراد هذه القوانين من دول أخرى يختلف وضعها الاقتصادي و المعيشي عن الجزائر . (محمد، 2020)

- دراسة بن عاتق حنان و بلقلم مصطفى 2014/2013 بعنوان السياسية الجبائية و دورها في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، استخدمت المنهج الوصفي التحليلي وقد هدفت هذه الدراسة الى تحقيق مجموعة من الأهداف عبر عنها الاقتصاد كالدور ضمن المربع السحري ، في مقدمتها النمو الاقتصادي وذلك عبر أدوات من بينها السياسة الجبائية ومن

هنا استخلاص الدور الذي تلعب الجباية ، فهي تعد ورقة هامة في يد الدولة تمكّنها من التأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية و استهداف النمو الاقتصادي .

- دراسة بن الجوزي محمد (2014/2000) بعنوان الضريبة كأداة للضبط الاقتصادي و دورها في اقتصاديات المالية العمومية دراسة الواقع الجزائري (2014/2000) أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير جامعة الجزائر3 استخدمت عدة أدوات منها الاحصائيات و الاشكال البيانية لجعل البيانات وفق المنهج الوصفي و التحليلي ، هدفت هذه الدراسة الى كيفية استعمال الضريبة كأداة للضبط الاقتصادي و توضيح مدى فعالية الإصلاحات الجبائية المتواصلة في إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية ، وتوصلت في نتائجها الى ان اثر الجباية على النمو الاقتصادي غير مؤكد وانه يمكننا القول ان النظام الجبائي يحفز الاستثمار و الادخار بحيث يكون لهم اثر إيجابي على النمو الاقتصادي . (محمد ب.، 2014/2000)

- دراسة محمد البشير بن عمرو ومجدوب علاء الدين بعنوان فعالية الجباية العادية في تمويل الميزانية العامة للدولة خلال الفترة (2016-2000) واستخدمت المنهج الوصفي التحليلي بالاعتماد على منشورات المديرية العامة للتقدير و السياسات وقد هدفت هذه الدراسة الى معرفة الى أي مدى يمكن للجباية العادية ان تساهم في تمويل الميزانية العامة للدولة وتوصلت في نتائجها الى (شهرزاد، 2020) ان التبعية المفرطة للاقتصاد الوطني لقطاع المحروقات جعل الجزائر تعاني من اختلالات في موازنتها العامة حيث تميزت هذه الأخيرة بالعجز خلال الفترة (2016-2000)، بسبب تقلبات أسعار البترول في الأسواق العالمية وعليه تم الاعتماد على صندوق ضبط الإيرادات الذي لعب مهما في تمويل عجز الموازنة الى ان بدا استنزافه بعد سنة 2014، و عدم فعالية الجباية العادية في تمويل الميزانية العامة للدولة . (الدين، 2016/2000)

- دراسة حكيم دحماني و موسى سعداني بعنوان اثر الجباية العادية على الاستراتيجية المالية لسياسة الانعاش الاقتصادي ، دراسة تحليلية قياسية لعلاقة الجباية العادية بنمو الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر بالإسقاط على مخطط النموذج التنموي الجديد كإنموذج اعتمدت على المنهج الوصفي و المنهج القياسي باستخدام طريقة التحليل و الترتيب و تهدف هذه الدراسة الى تحديد العلاقة بين حجم الجباية العادية وتطورها في الجزائر للفترة 2019-2000 وبين النمو الاقتصادي في الناتج المحلي الإجمالي ، وذلك بتحديد الاستراتيجية المالية التي قامت عليها سياسة الإنعاش من مخطط لآخر ، وكان من ابرز نتائجها ان المالية العامة في الجزائر هي المحدد الاساسي للنمو الاقتصادي .

- دراسة هوارى سفيان ،نقال فاطمة (2021-2020) بعنوان أثر السياسة الضريبية على النمو الاقتصادي في الجزائر الفترة 1990-2019 اعتمدت على المنهج التحليلي الوصفي و الاستعانة بالأسلوب القياسي وتهدف الدراسة الى معرفة مدى فعالية السياسة الضريبية في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر بنوعها خاصة بعد انهيار أسعار البترول ، و اقتراح بعض الحلول التي من شأنها تحسين الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية

و الخروج من التبعية الربعية و تحقيق التنمية وتوصلت الى النتائج التالية : الإيرادات الجبائية تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي بالاعتماد الشبه كلي على الجبائية البترولية كونها تغطي النفقات العامة ، سواء في الجبل القصير او الطويل، كما بينت ان الجبائية العادية غير معنوية فهي غير مؤثرة في الناتج المحلي أي لا تساهم في دفع عجلة التنمية على الرغم من الإصلاحات التي اعتمدها الجزائر في 1992. (فاطمة، 2019/1990)

- دراسة بومدين بكريتي (2017-2018) أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية بعنوان السياسة الجبائية و تحديات الإصلاح الاقتصادي في الجزائر من خلال الفترة (1970-2014) دراسة تحليلية و قياسية تهدف هذه الدراسة الى تبين تأثير السياسة الجبائية على المتغيرات الاقتصادية الكلية وكذا النمو الاقتصادي ، مع تشخيص الوضع الاقتصادي الجزائري ومراحل الإصلاح والتنمية التي مر بها الاقتصاد في العشرية الأخيرة من خلال برنامج التنمية الاقتصادية وبرنامج دعم النمو الاقتصادي ، ومن هنا تبرز أهمية السياسة الاقتصادية عموما و السياسة الجبائية خصوصا في مسيرة التحولات الاقتصادية المحلية و الدولية ، استخدمت ثلاث مناهج فالدراسة المنهج التاريخي و المنهج التحليلي و المنهج الرياضي، وكان من ابرز نتائجها ما يلي : تأخذ الجبائية العادية مكانة ثانوية مقارنة بالجبائية البترولية مما أدى الى عدم وضوح الهيكل الجبائي ، الزيادة في حصيلة الاقطاعات الجبائية لا ترتبط بأداء الإدارة الجبائية بقدر ما ترتبط بتطور الظرف الاقتصادي ، خلو القرارات الجبائية المتخذة من أي رؤية علمية أي انها قرارات غير مؤسسة .

المطلب الثاني: عرض الدراسات بالأجنبية:

- دراسة جلالة علي و سرارمة مريم بعنوان اهمية الأدوات الجبائية في سلوك التوجيه البيئي للمؤسسة الاقتصادية ، النموذج الفرنسي اعتمدت على المنهج الوصفي و المنهج التحليلي، تهدف هذه الدراسة الى ابراز المفاهيم الأساسية للسلوك البيئي للمؤسسات الاقتصادية مع التطرق لاهم اصنافه ومحدداته الى الاطار المفاهيمي للجبائية البيئية وتوضيح مدي أهمية تدخل الدولة بالأدوات الجبائية البيئية المتنوعة من اجل ترشيد وتغيير وتوجيه سلوك المؤسسة الاقتصادية نحو متطلبات الاقتصاد الأخضر التنمية المستدامة وقد توصلت هذه الدراسة الى ان الأدوات الجبائية البيئية اثبتت فعاليتها في محاربة التلوث باعتبارها من اهم مجدعات السلوك البيئي للمؤسسات الاقتصادية .
- دراسة ياسر محمود احمد (2023-2024) بعنوان دور السياسة الضريبية في تحقيق زيادة معدلات النمو الاقتصادي في مصر بالتطبيق على الإيرادات الضريبية خلال الفترة من 2000 الى 2020 تهدف هذه الدراسة الى تسليط الضوء على فاعلية السياسة المالية في تحفيز النمو الاقتصادي ، كما يمكنها المساهمة في البحث العلمي بشأن هذه المسألة من خلال تحليل العلاقة بين مختلف متغيرات السياسة المالية وعلى رأسها السياسة الضريبية ، و الناتج المحلي الاجمالي في مصر وكان من ابرز نتائجها ان الإيرادات الضريبية شهدت

قفزة كبيرة منذ عام 2016 إلى 2020 على عكس الفترة من 2000 إلى 2015 هذا يرجع إلى تنفيذ إصلاحات تاريخية أدت إلى توسيع القاعدة الضريبية ، ودمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي على النحو الذي أسهم في رفع الإيرادات الضريبية إلى 143 % خلال الخمس سنوات في الفترة من 2016 إلى 2020 ، ان الناتج المحلي الإجمالي شهد خلال فترة الدراسة معدل نمو بلغ حوالي 410% حيث بلغت قيمة الناتج في بداية الفترة حوالي 340 مليار جنيه وتشير الإحصائيات إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي يعود إلى نمو الأسواق الداخلية ، بعد بناء النموذج المقدر لا يمكننا رفض نتائجه ، بالنظر إلى نتائج التقدير يتضح ان متغيرات الإيرادات الضريبية (الضرائب على الدخل ، ضرائب المبيعات ، الضرائب الجمركية ، ضرائب الأخرى) لها تأثير معنوي على النمو الاقتصادي المصري متمثل في الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة ، و النموذج في مجمله معنوي وهذا الأمر يجعلنا نقبل بهذا النموذج حيث انه معنوي في مجمله ، فبالتالي يمكن قبول الفرض البديل الذي يقضي بمعنوية ذلك التأثير ، وهذا يشير إلى ان السياسة الضريبية في مصر خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2020 لها تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي متمثل في الناتج المحلي الجمالي .

● دراسة هاني مالك العسكري بعنوان دور الإيرادات الضريبية في استدامة النمو الاقتصادي: العراق حالة دراسية للمدة (2004-2020) تهدف هذه الدراسة إلى تشخيص أهم الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي وبيان مدى تأثير نمو الاقتصاد العراقي بالإيرادات غير النفطية وبالأخص الإيرادات الضريبية و من نتائج هذه الدراسة مازال الاقتصاد العراقي يعاني من آثار الحروب التي مر بها البلد ، والتي انعكست بضعف البنى التحتية و اختلال الهيكل الإنتاجي عدم الاستقرار في معدلات النمو الاقتصادي، تدني مستوى الخدمات و الرعاية الصحية و مستويات التعليم ، و ان أهم مخاطر اعتماد الإيرادات العمدة للدولة على مصدر واحد وهو النفط و بشكل أساسي ، تتمثل في تقلبات حادة في حصياتها نتيجة لتغيرات الأسعار العالمية للنفط و بالتالي زيادة عجز الموازنة العامة ، فضلاً عن وجود النفط و الاعتماد عليه كمصدر أساسي لتمويل الموازنة العامة يؤدي إلى تراجع كمية الإنتاج لأي سبب داخلي سوف يزيد من مشكلة قلة الإيرادات العامة غير النفطية .

من خلال ما سبق يمكننا عرض جدول يلخص محتوى الدراسات السابقة:

الجدول رقم 02: ملخص الدراسات العربية

المؤلف	عنوان الدراسة السابقة	الإطار المكان والزمني للدراسة السابقة	منهج وأدوات الدراسة السابقة	النتائج التي توصلت إليها الدراسات السابقة
ششوي حسنة عبان شهرزاد	أثر مداخل الجباية العادية على النمو الاقتصادي في الجزائر.	وزارة المالية والمديرية العامة للضرائب (2019-2000)	المنهج الوصفي التحليلي	وجود اتجاه لسلبية من الجباية البترولية إلى معدل النمو الاقتصادي.

الإيرادات الجبائية تؤثر بشكل إيجابي ومعنوي على النمو الاقتصادي للجزائر للأجل الطويل والقصير وهذه النتيجة توافق النظرية الاقتصادية، كذلك بالنسبة لتونس فقد كان التأثير إيجابي لكن بدون معنوية في حين كان التأثير سلي بالنسبة للمغرب بشكل معنوي في الأجل الطويل وبدون معنوية في الاجل الطويل وبدون معنوية في الاجل القصير كما كان لإجمالي راس المال تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي لدول الثلاثة في الاجل القصير والطويل.	المنهج الوصفي المنهج التاريخي والتحليلي	الجزائر والمغرب وتونس (2020/1980)	أثر السياسة الجبائية على النمو الاقتصادي.	ناجمي جمعة
--	---	---	---	------------

قجاني عبد الحميد	دور الجباية البتروولية في تحقيق التوازن الاقتصادي	الجزائر وتونس والمغرب (1980-2014)	المنهج القياسي التحليلي	الجبابة البتروولية لها دور كبير وفعال في الاقتصاد الوطني نظرا لنسبة مساهمتها في الإيرادات العامة للدولة
بن إبراهيم قويدر شويكات محمد	أثر الضرائب على النمو الاقتصادي	الجزائر 2000/2015	المنهج التحليلي الوصفي باستعمال التحليل المركبات الأساسية ACP استخدام برنامج xlstat 2016	وجود علاقة قوية بين الضرائب المباشرة وحصة الفرد من الناتج على عكس الضرائب الغير مباشرة
بن عاتق حنان	السياسة الجبائية ودورها في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر	جامعة معسكر 2013/2014	المنهج التحليلي الوصفي	استخلاص الدور الذي تلعبه الجبابة فهي تعد ورقة هامة في يد الدولة تمكنها من التأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية واستهداف النمو الاقتصادي
بن الجوزي محمد	الضريبة كاداة للضبط الاقتصادي ودورها في اقتصاديات المالية العمومية	الجزائر لفترة 2000/2014	المنهج الوصفي والتحليلي اشكال بيانية وجداول إحصائية	اثر الجبابة على النمو الاقتصادي غير مؤكد وانه يمكننا القول ان النظام الجبائي يحفز الاستثمار و الادخار بحيث يكون لهم اثر

إيجابي على النمو الاقتصادي.				
عدم فعالية الجباية العادية في تمويل الميزانية العامة للدولة	المنهج الوصفي التحليلي	المديرية العامة للتقدير والسياسات خلال الفترة 2016/2000	فعالية الجباية العادية في تمويل الميزانية العامة للدولة	محمد البشير بن عمر مجدوب علاء الدين
المالية العامة في الجزائر هي المحدد الأساسي للنمو الاقتصادي	المنهج الوصفي والمنهج القياسي باستخدام طريقة التحليل والترتيب	الجزائر فترة 2019/2000	أثر الجباية العادية على الاستراتيجية المالية للسياسة الإنعاش الاقتصادي	حكيم دحماني موسى سعداني
-الإيرادات الجبائية تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي بالاعتماد الشبه كلي على الجباية البترولية كونها تغطي النفقات العامة. -الجبابة العادية لا تساهم في دفع عجلة التنمية - بينت الدراسة من خلال نموذج تصحيح الخطأ وجود علاقة طويلة الاجل .	المنهج التحليلي الوصفي والاستعانة بالأسلوب القياسي مع استعمال طريقة المربعات الصغرى ols	الديوان الوطني للإحصائيات 2019/1990	أثر السياسة الضريبية على النمو الاقتصادي في الجزائر	هوارى سفيان نقال فاطمة

بومدين بكريتي	السياسة الجبائية وتحديات الإصلاح الاقتصادي	الجزائر للفترة 2014/1970	المنهج التاريخي المنهج التحليلي والمنهج الرياضي	تأخذ الجبائية العادية مكانة ثانوية بالنسبة للجبائية البترولية. الزيادة في حصيلة الاقتطاعات الجبائية لا ترتبط بأداء الإدارة الجبائية بقدر ما ترتبط بتطور الظرف الاقتصادي
---------------	--	-----------------------------	---	--

المصدر: من إعداد الطالبان.

الجدول رقم 03: ملخص الدراسات الأجنبية

المؤلف	عنوان الدراسة	الإطار المكاني والزمني	منهج وأدوات الدراسة	النتائج التي توصلت إليها الدراسة
جلابة علي سرارمة مريم	الأدوات الجبائية في سلوك التوجيه البيئي للمؤسسة الاقتصادية	فرنسا	المنهج الوصفي والمنهج التحليلي استخدمت النموذج الفرنسي	الأدوات الجبائية البيئية اثبتت فعاليتها في محاربة التلوث باعتبارها من اهم محددات السلوك البيئي للمؤسسات الاقتصادية
ياسر محمود احمد	دور السياسة الضريبية في تحقيق زيادة معدلات النمو الاقتصادي	مصر الفترة 2020/2000		الإيرادات الضريبية شهدت قفزة نوعية من 2016 الى 2020 السياسة الضريبية في مصر خلال فترة الدراسة لها تأثير إيجابي على النمو

الاقتصادي متمثل في الجانب المحلي الإجمالي.				
ما زال الاقتصاد العراقي يعاني من اثار الحروب التي مر بها البلد. تراجع كمية الإنتاج لأسباب داخلية سوف يزيد من مشكلة قلة الإيرادات العامة غير النفطية.	التطبيق على الإيرادات الضريبية	دراسة حالة العراق للفترة 2004/2020	دور الإيرادات الضريبية في استدامة النمو الاقتصادي	هاني مالك العسكري

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الدراسات السابقة.

المطلب الثالث: مناقشة الدراسات السابقة

من خلال العرض السابق للدراسات السابقة في مجال الجباية كأداة للتحكم في النمو الاقتصادي سنعرض في هذا المطلب أوجه الاتفاق وأوجه الاختلاف بين الدراسات السابقة ودراستنا الحالية .

الفرع الأول: أوجه الاتفاق والاختلاف بين دراستنا والدراسات السابقة

أولاً: أوجه الاتفاق

يمكن تحديد اوجه الاتفاق بين دراستنا الحالية وبين الدراسة السابقة من حيث: الإشكالية والزمان والمكان والهدف والمنهج والمتغيرات .

من حيث الإشكالية: الدراسة الحالية اشكاليها عبارة عن أثر الجباية على تحقيق التوازن في النمو الاقتصادي مثل دراسة بن إبراهيم قويدر ودراسة هوارى سفيان ودراسة ناجي جمعة جميعها تتمحور اشكاليها على أثر السياسة الجبائية في تحقيق النمو الاقتصادي.

من حيث المنهج: استخدمنا في دراستنا الحالية المنهج الوصفي في الجانب النظري حيث تعرفنا على الجباية والنمو الاقتصادي ونلاحظ ان اغلبية الدراسات التطبيقية المختارة استعملت المنهج الوصفي والتحليلي في جمع المعلومات.

من حيث المتغيرات: تتفق مع دراسة محمد البشير ودراسة حكيم في متغيرها المستقل الذي هو الجباية اما متغيرها التابع فتتفق مع اغلبية الدراسات التطبيقية المختارة.

ثانيا: أوجه الاختلاف

من حيث الإشكالية اغلبية الدراسات لا تتمحور اشكالياتها على تحقيق التوازن في النمو الاقتصادي، فدراسة بومدين هل يمكن للسياسة الجبائية ان تؤثر في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في ظل الإصلاحات الاقتصادية محدثة بذلك نمو اقتصادي ومن دون الاخلال بالسياسة الاقتصادية العامة؟ ودراسة حكيم ما هو تأثير العادية على الاستراتيجية المالية لسياسة الإنعاش الاقتصادي في جان تمويل المالية العامة ونمو الناتج المحلي الإجمالي؟

من حيث الزمان والمكان درستنا الحالية مدة الدراسة 5 سنوات الأخيرة من 2018 الى 2023 الدراسات السابقة درستها تستغرق مدة طويلة في دراستها ما يتمحور بين 15 و 20 سنة وفي الفترة ما بين 2000 الى 2020، اما مكان الدراسة فهناك مصر وفرنسا والعراق والجزائر والمغرب وتونس.

من حيث المنهج كان الاختلاف في ان درستنا الحالية قمنا بدراسة حالة في مؤسسة الضرائب لولاية اليزي اما الدراسات السابقة فأغلبها كانت دراسات قياسية تعتمد على الاستبيان. من حيث المتغيرات تختلف المتغيرات الدراسات السابقة بمتغيرات درستنا لان اغلبية الدراسات كان متغيرها المستقل السياسة الجبائية او الضريبة.

الجدول رقم(04): جدول تفصيلي لأوجه الاتفاق وأوجه الاختلاف

البيان	الدراسة الحالية	الدراسات السابقة
من حيث الإشكالية	ما مدى تأثير الجبائية على تحقيق التوازن في النمو الاقتصادي؟	تنوعت الدراسات السابقة من حيث الإشكاليات ومن حيث صياغتها نذكر منها: - ما مدى تأثير المداخل الجبائية العادية على تحقيق النمو الاقتصادي؟ - ما مدى فعالية السياسة الضريبة في تحقيق النمو الاقتصادي؟ - هل يمكن للسياسة الجبائية ان تؤثر على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في ظل الإصلاحات الاقتصادية محدثة بتلك نمو اقتصادي ومن دون الاخلال بالسياسة الاقتصادية العامة؟

من حيث الزمان والمكان	2018-2023 مديرية الضرائب لولاية ايليزي	أنجزت الدراسات في بيئات مختلفة منها العربية والأجنبية وكانت ما بين الإطار الزمني (1980 إلى 2024)
من حيث الهدف	تهدف دراستنا لمعرفة الى أي مدى يمكن للجباية ان تؤثر على تحقيق التوازن في النمو الاقتصادي	تنوعت الأهداف البحثية للدراسات السابقة منها: من تهدف تسليط الضوء على فعالية المالية في تحفيز النمو الاقتصادي، ومنها تأثير السياسة الجبائية على النمو الاقتصادي الخ
من حيث منهج الدراسة والأدوات المستعملة	المنهج الوصفي في الجانب النظري والتحليلي في الجانب التطبيقي. استعمال أداة المقابلة المباشرة.	تنوعت الدراسات السابقة من حيث المنهج المستخدم منها من استعملت المنهج الوصفي والتحليلي والقياسي ومنها من استخدمت دراسة حالة. واستخدمت اغلبيتها الاستبيان لجمع معلوماتها.
من حيث المتغيرات	المتغير المستقل: الجباية المتغير التابع: النمو الاقتصادي	تناولت الدراسات السابقة مختلف المتغيرات منها: الجباية البترولية في تحقيق التوازن الاقتصادي، الجباية العادية في ضل الإصلاحات الضريبية، أثر الضرائب على النمو الاقتصادي، السياسة الجبائية وتحديات الاصلاح الاقتصادي

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الدراسات السابقة.

الفرع الثاني: مساهمة الدراسة الحالية

أولاً: الفجوة العلمية التي تعالجها الدراسة الحالية:

تناولت هذه الدراسة موضوع الجباية كأداة للتحكم في النمو الاقتصادي لفترة ما بين 2018-2023 وللإجابة على إشكالية البحث التي تقول " ما مدى تأثير الجباية على تحقيق التوازن في النمو الاقتصادي " تم اعتماد المنهج الوصفي للجانب النظري، ومنهج دراسة حالة الجانب التطبيقي.

من خلال استعراض أوجه الاتفاق والاختلاف بين الدراسات التطبيقية السابقة يمكن أن نشير بأن الدراسة الحالية تتفق مع التطبيقية في موضوعها الرئيسي وهدفها العام، إلا أنها تختلف عنها في عدة جوانب منها المنهج المتبع وأدوات الدراسة والفجوة العلمية التي تعالجها هذه الدراسة التي تمثلت في: في الجانب النظري تم التطرق للجباية والنمو الاقتصادي والضرائب والرسوم المباشرة وغير المباشرة الممولة للجباية المحلية. وتم إسقاط ذلك على تطور الحصيلة الجباية المحلية لولاية اليزي خلال الفترة 2018-2023 مما يدل على تطور النمو الاقتصادي.

ثانياً: ما يميز دراستنا

يمكن القول ان ما يميز الدراسة الحالية على الدراسات السابقة هو عدم اختصاصها على جباية محددة بل ضمت الجباية بصفة عامة فالدراسات السابقة حددت الجباية المدروسة إما الجباية البترولية أو الجباية العادية، مع التركيز على الضرائب التي تساهم في تمويل الميزانية وأثرها على النمو الاقتصادي وتم دعم هذه الدراسة بإحصائيات مالية مقدمة من مختصين في مديرية الضرائب لإليزي.

خلاصة الفصل:

استناد لما تم التطرق اليه في طيات هذا الفصل اتضح الأهمية البالغة للنمو الاقتصادي اذ انه من المؤشرات الأساسية التي تعكس حقيقة الأداء الاقتصادي، وكما أسلفنا فإن هناك العديد من النظريات والنماذج الخاصة بالنمو الاقتصادي فمنها من فسرت العلاقة الطويلة الاجل في نمو الدخل القومي ومنها من حاولت اكتشاف أسباب النمو في المدى القصير والمتوسط.

كما تعد الجباية من الأدوات المهمة التي تعتمد عليها الدولة في معالجة الاختلالات والتشوهات الحاصلة في الاقتصاد وذلك وفقا للسياسة العامة المنتهجة فالسياسة الجبائية قد تكون كافية ليكون لها بصمة بارزة على النمو الاقتصادي كما تعددت النظريات والنماذج المحددة لعلاقة الجباية بالنمو الاقتصادي فمنها ما تناولت تلك العلاقة في المدى القصير و البعض الآخر درسها في المدى المتوسط والطويل وقد تعددت الدراسات المتعلقة بالنمو الاقتصادي التي خصت السياسة الجبائية بدور واضح كأحد محددات النمو حيث حاول بعض الباحثين وضع إطار يربط السياسة الجبائية بالنمو الاقتصادي من خلال توسيع نماذج النمو الكلاسيكية الجديدة الى متغيرات السياسية الجبائية .

**الفصل الثاني: دراسة حالة حول
مديرية الضرائب لولاية ايليزي**

تمهيد:

بعد تطرقنا لكل من الجباية والنمو الاقتصادي في الفصل السابق، سنقوم بإسقاط الجانب النظري على الدراسة الميدانية للإجابة على التساؤل المطروح في بداية الدراسة و أيضا للإجابة على الأسئلة الفرعية مع اثبات صحة الفرضيات و هذا كله من خلال فصل الدراسة الميدانية الذي تم تقسيمه الى ثلاث مباحث احتوت على نظريات حول مؤسسة الضرائب لولاية ايليزي وعلى الجباية والنمو الاقتصادي داخل مؤسسة الضرائب و علاقة الجباية بالنمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة (2018/2023).

المبحث الأول: تقديم البطاقة الفنية لمديرية الضرائب باليزي

سنتطرق في هذا المبحث الى مطلبين، حيث يتضمن المطلب الأول: تعريف ونشأة مديرية الضرائب بولاية ايليزي والهيكل التنظيمي لها والمطلب الثاني تعريف وهيكل مركز الضرائب.

المطلب الاول: نشأة وتعريف مديرية الضرائب باليزي

الفرع الأول: نشأة مديرية الضرائب -باليزي

أنشأت مديرية الضرائب لولاية ايليزي بموجب أحكام المرسوم التنفيذي رقم 91-60 مؤرخ في 8 شعبان عام 1411، الموافق 23 فيفري سنة 1991، المحدد تنظيم المصالح الخارجية للإدارة الجبائية. والقرار المؤرخ في 10 صفر عام 1436، الموافق 3 ديسمبر سنة 2014، المعدل والمتمم للقرار المؤرخ في 7 جمادى الأولى عام 1428، الموافق 24 مايو سنة 2007، الذي يحدد الاختصاص الإقليمي للمديريات الجهوية والمديريات الولائية للضرائب، أنشأت المديرية لممارسة المهام والسلطات المخولة لها بموجب الأحكام القانونية والتنظيمية على مستوى إقليم التراب الولائي لولاية ايليزي والدوائر التابعة لها(ايليزي، جانت، إن أمناس، برج عمر ادريس، الدبداب).

● الموقع والعنوان: يقع مقر مديرية الضرائب لولاية ايليزي بوسط مدينة ولاية ايليزي،

* دار المالية، الطابق الأول.

* الجناح الأيمن.

* العنوان البريدي: مديرية الضرائب، دار المالية، الطابق الأول، ص.ب 33100 ولاية اليزي .

أولا : تعريف مديرية الضرائب لولاية اليزي .

هي هيئة عمومية لها طابع المرفق العام ، تكتسي شخصية معنوية وذات مهام و وظائف سيادية متمثلة في العمل الجبائي (تحديد الوعاء الضريبي ، حساب الضريبة و تحصيلهاالخ) وفقا للقوانين الجبائية السارية المفعول و المتمثلة في قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة ، قانون الرسم على رقم الاعمال و قانون الإجراءات الجبائية وهيكلها التنظيمي كما يلي :

● وظائف المديرية :

* تسيير الملفات الجبائية للمؤسسات الخاضعة للنظام الحقيقي لفرض الضريبة غير الخاضعة لمجال اختصاص،

* مديرية كبريات المؤسسات بالإضافة إلى مجموع المهن الحرة؛

* مسك وتسيير الملف الجبائي للشركات وغيرها من الأشخاص المعنويين برسم المداخل الخاضعة للضريبة على

أرباح الشركات؛

* مسك وتسيير الملفات الجبائية للمكلفين بالضريبة الخاضعين للنظام الحقيقي لفرض الضريبة برسم عائدات الأرباح

الصناعية والتجارية؛

* إصدار الجداول وقوائم التحصيلات وشهادات الإلغاء أو التخفيض ومعاينتها والمصادقة عليها؛

* الجداول وسندات الإيرادات وتحصيل الضرائب والرسوم والأتاوى؛

* تنفيذ العمليات المادية للدفع والقبض واستخراج النقود؛

* ضبط الكتابات ومركزة تسليم القيم؛

* البحث عن المعلومات الجبائية وجمعها واستغلالها ومراقبة التصريحات؛

* إعداد وإنجاز برامج التدخلات والمراقبة لدى الخاضعين للضريبة وتقييم نتائجها؛

* تدرس الشكاوى وتعالجها؛

* تتابع المنازعات الإدارية والقضائية؛

* تعوض قروض الرسوم؛

* تضمن مهمة استقبال وإعلام المكلفين بالضريبة؛

* تتكفل بالإجراءات الإدارية المرتبطة بالوعاء، لاسيما تلك المتعلقة بإنشاء المؤسسات وتعديل نظامها الأساسي؛

* تنظم المواعيد وتسيرها؛

* تنشر المعلومات والآراء لصالح المكلفين بالضريبة التابعين لاختصاص مراكز الضرائب.

* كما أن أنها مكلفة، بموجب المقرر رقم 187 مؤرخ في 24 نوفمبر سنة 1999، بتسيير ميزانية دار المالية والمرافق

العمومية المتواجدة به.

* إضافة إلى الاختصاص الوظيفي للمديرية، فإن للمصلحة سلطة التسيير الإداري والمهني للموظفين والأعوان المسيرين

بموجب أحكام التنظيم العام والقوانين الأساسية الخاصة بالأسلاك التابعين لها.

* الأمر رقم 03-06 مؤرخ في 15 جويلية سنة 2006، المتضمن القانون العام للوظيفة العمومية؛

* المرسوم التنفيذي رقم 10-299 مؤرخ في 29 نوفمبر سنة 2010، المتضمن القانون الأساسي الخاص بالموظفين

المنتتمين للأسلاك الخاصة بالإدارة الجبائية؛

اسلاك الإدارة الجبائية : تعد أسلاكاً خاصة بالإدارة الجبائية، الأسلاك التالية:

- سلك مفتشي الضرائب،

- سلك مراقبي الضرائب،

- سلك أعوان المعاينة،

- سلك المحللين الجبائيين،

- سلك المبرمجين الجبائيين.

* المرسوم التنفيذي رقم 08-04 مؤرخ في 19 جانفي سنة 2008، المتضمن القانون الأساسي الخاص بالموظفين

المنتتمين للأسلاك المشتركة في المؤسسات والإدارات العمومية، والرسوم التنفيذي رقم 16-280 مؤرخ في 2 نوفمبر

سنة 2016، المعدل والمتمم للرسوم التنفيذي رقم 08-04 مؤرخ في 19 جانفي سنة 2008، المعدل والمتمم.

تعد أسلاكاً مشتركة في المؤسسات والإدارات العمومية الأسلاك التي تنتهي إلى الشعب الآتية:

1-شعبة الإدارة العامة: تضم الأسلاك الآتية:

- سلك المتصرفون،

- سلك مساعدو المتصرفين،

- سلك ملحقو الإدارة،

- سلك أعوان الإدارة،

- سلك الكتاب،

- سلك المحاسبون الإداريون.

2شعبة الترجمة – الترجمة الفورية: تضم الأسلاك الآتية:

- سلك المترجمون – الترجمة.

3-شعبة الإعلام الآلي: تضم الأسلاك الآتية:

- سلك المهندسون،

- سلك مساعدي المهندسين في الإعلام الآلي،

- سلك التقنيون،

- سلك معاونون التقنيون،

- سلك الأعوان التقنيون.

4- شعبة الإحصائيات: تضم الأسلاك الآتية:

- سلك المهندسون،

- سلك التقنيون،

- سلك معاونون التقنيون،

- سلك الأعوان التقنيون.

5- شعبة الوثائق والمحفوظات: تضم الأسلاك الآتية:

- سلك الوثائقيين أمناء المحفوظات،

- سلك المساعدين الوثائقيين أمناء المحفوظات،

- سلك الأعوان التقنيون في الوثائق والمحفوظات.

6- شعبة المخبر والصيانة: تضم الأسلاك الآتية:

- سلك المهندسون،

- سلك التقنيون،

- سلك معاونون التقنيون،

- سلك الأعوان التقنيون،

- سلك أعوان المخبر.

7- شعبة المحللين الاقتصاديين: تضم الأسلاك الآتية:

- سلك المحللون الاقتصاديون.

* المرسوم الرئاسي رقم 308-07 مؤرخ في 29 سبتمبر سنة 2007، الذي يحدد كفاءات توظيف الأعوان المتعاقدين وحقوقهم وواجباتهم والعناصر المشكلة لرواتبهم والقواعد المتعلقة بتسييرهم وكذا النظام التأديبي المطبق عليهم. يشمل على سلك وحيد و هو سلك العمال المهنيين.

ثانيا: الهيكلة والتنظيم

تنظم مديرية الضرائب بموجب القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 25 صفر عام 1430 الموافق 21 فيفري سنة 2009، المحدد تنظيم المصالح الخارجية للإدارة الجبائية وصلاحياتها، في مصالح داخلية وخارجية، المعدل والمتمم) مركز الضرائب ، المركز الجوازي للضرائب).

1- المصالح الداخلية: تتمثل في:

* المديرية الفرعية للعمليات الجبائية والتحصيل: تنتظم في أربع (4) مكاتب.

* المديرية الفرعية للمنازعات والرقابة الجبائية: تنتظم في أربع (4) مكاتب.

* المديرية الفرعية للوسائل: تنتظم في ثلاث (3) مكاتب.

2- المصالح الخارجية: تتمثل في:

* قباضة الضرائب ايليزي: تنتظم في ثلاث (3) مصالح.

* قباضة الضرائب جانت: تنتظم في ثلاث (3) مصالح.

* قباضة الضرائب إن أمناس: تنتظم في ثلاث (3) مصالح.

* قباضة الضرائب برج عمر ادريس: تنتظم في ثلاث (3) مصالح.

* مفتشية الضرائب ايليزي: تنتظم في أربع (4) مصالح.

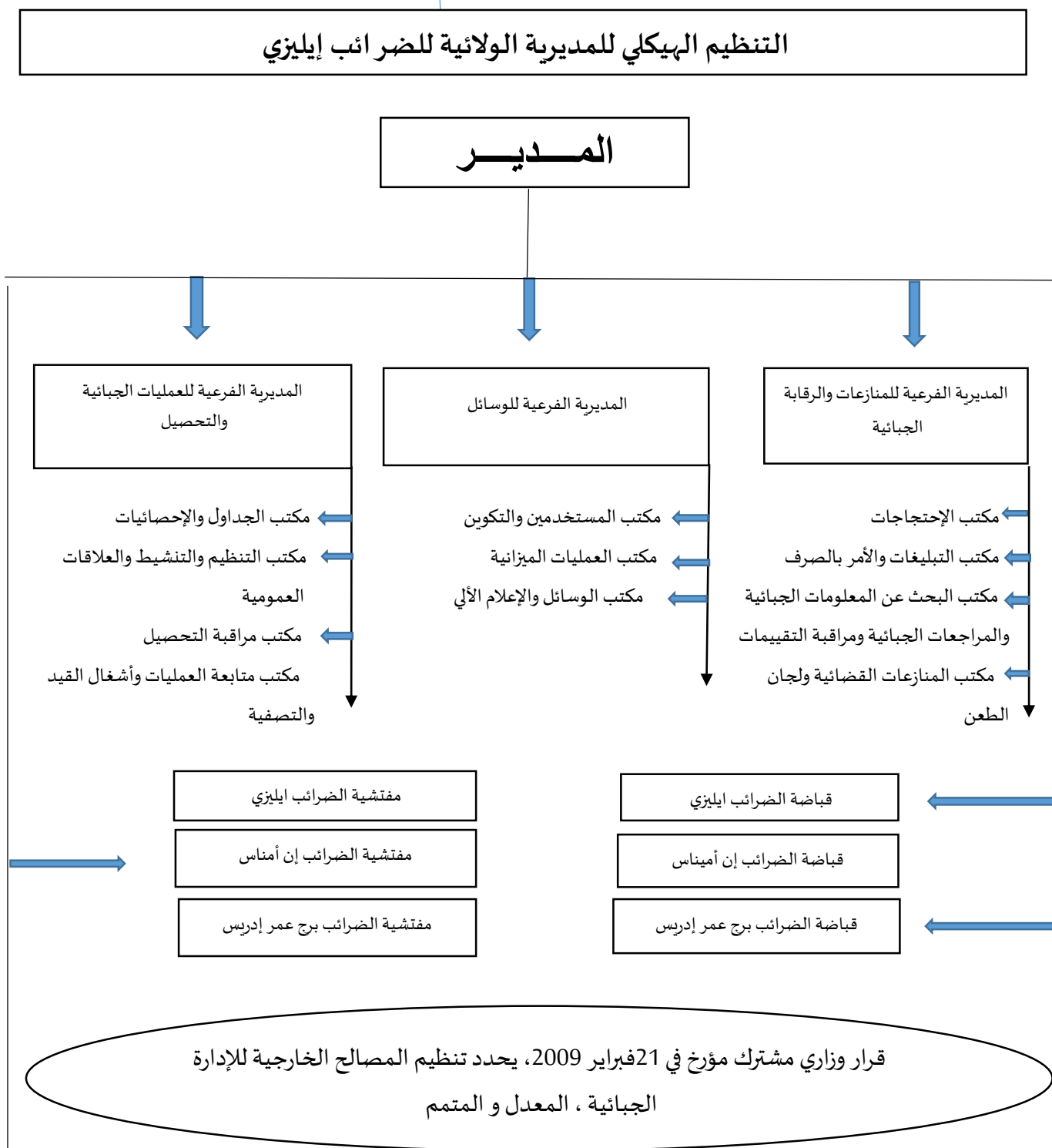
* مفتشية الضرائب جانت: تنتظم في أربع (4) مصالح.

* مفتشية الضرائب إن أمناس: تنتظم في أربع (4) مصالح.

* مفتشية الضرائب برج عمر ادريس: تنتظم في أربع (4) مصالح.

ثالثا : الهيكل التنظيمي لمديرية الضرائب بإيليزي

الشكل رقم (01): الهيكل التنظيمي لمديرية الضرائب



المصدر: من اعداد الطالبان بالاعتماد على المعلومات المقدمة من طرف مديرية الضرائب لولاية اليزي

الفرع الثاني : تعريف وهيكل مركز الضرائب :

أولا : تعريف وهيكل مركز الضرائب – باليزي

مركز الضرائب لولاية اليزي هو مكلف بـ:

- * تسيير الملفات الجبائية للمؤسسات الخاضعة للنظام الحقيقي لفرض الضريبة غير الخاضعة لمجال اختصاص * مديرية كهربيات المؤسسات بالإضافة إلى مجموع المهن الحرة؛
- * مسك وتسيير الملف الجبائي للشركات وغيرها من الأشخاص المعنويين برسم المداخل الخاضعة للضريبة على أرباح الشركات؛
- * مسك وتسيير الملفات الجبائية للمكلفين بالضريبة الخاضعين للنظام الحقيقي لفرض الضريبة برسم عائدات الأرباح الصناعية والتجارية؛
- * إصدار الجداول وقوائم التحصيلات وشهادات الإلغاء أو التخفيض ومعابقتها والمصادقة عليها؛
- * الجداول وسندات الإيرادات وتحصيل الضرائب والرسوم والأتاوى؛
- * تنفيذ العمليات المادية للدفع والقبض واستخراج النقود؛
- * ضبط الكتابات ومركزة تسليم القيم؛
- * البحث عن المعلومات الجبائية وجمعها واستغلالها ومراقبة التصريحات؛
- * إعداد وإنجاز برامج التدخلات والمراقبة لدى الخاضعين للضريبة وتقييم نتائجها؛
- * تدرس الشكاوى وتعالجها؛
- * تتابع المنازعات الإدارية والقضائية؛
- * تعوّض قروض الرسوم؛
- * تضمن مهمة استقبال وإعلام المكلفين بالضريبة؛
- * تتكفل بالإجراءات الإدارية المرتبطة بالوعاء، لاسيّما تلك المتعلقة بإنشاء المؤسسات وتعديل نظامها الأساسي؛
- * تنظم المواعيد وتسييرها؛
- * تنشر المعلومات والآراء لصالح المكلفين بالضريبة التابعين لاختصاص مراكز الضرائب. ويتكون مركز الضرائب من ثلاث (03) مصالح رئيسية وقباضة ومصلحتين:

1. المصلحة الرئيسية للتسيير، وتكلف بـ:

- التكفل بالملفات الجبائية للمكلفين بالضريبة التابعين لمركز الضرائب في مجال الوعاء، و المراقبة الجبائية ومتابعة الامتيازات الجبائية والدراسة الأولية للاحتجاجات؛

- المصادقة على الجداول وسندات الإيرادات وتقديمها لرئيس المركز للموافقة عليها، بصفته وكيلا مفوضا للمدير الولائي للضرائب؛

- اقتراح تسجيل المكلفين بالضريبة للمراقبة على أساس المستندات و /أو لمراجعة المحاسبة؛

- إعداد تقارير دورية و تجميع الإحصائيات وإعداد مخططات العمل وتنظيم الأشغال مع المصالح الأخرى مع الحرص على انسجامها. تعمل على تسيير:

(أ) المصلحة المكلفة بجباية القطاع الصناعي؛

(ب) المصلحة المكلفة بجباية قطاع البناء والأشغال العمومية ؛

(ج) المصلحة المكلفة بجباية القطاع التجاري؛

(د) المصلحة المكلفة بجباية قطاع الخدمات؛

(هـ) المصلحة المكلفة بجباية المهن الحرة؛

2. المصلحة الرئيسية للمراقبة والبحث، وتكلف بـ:

- إنجاز إجراءات البحث عن المعلومة الجبائية ومعالجتها وتخزينها و توزيعها من أجل استغلالها؛

- اقتراح عمليات مراقبة وإنجازها، بعنوان المراجعات في عين المكان و المراقبة على أساس المستندات لتصريحات المكلفين بالضريبة التابعين لمراكز الضرائب، مع إعداد جداول إحصائية وحواصل تقييمية دورية. تعمل على تسيير:

(أ) مصلحة البطاقات والمقارنات، وتكلف بـ:

- تشكيل وتسيير فهرس المصادر المحلية للإعلام والاستعلام الخاصة بوعاء الضريبة وكذا مراقبتها وتحصيلها؛

- مركزة المعطيات التي تجمعها المصالح المعنية ، وتخزينها واستردادها من أجل استغلالها؛

- التكفل بطلبات تعريف المكلفين بالضريبة.

(ب) مصلحة البحث عن المادة الضريبية التي تعمل في شكل فرق، وتكلف بـ:

- إعداد برنامج دوري للبحث عن المعلومة الجبائية بعنوان تنفيذ حق الاطلاع؛

- اقتراح تسجيل مكلفين بالضريبة للمراقبة على أساس المستندات وفي عين المكان انطلاقا من المعلومات والاستعلامات المجمعة.

(ج) مصلحة التدخلات التي تعمل في شكل فرق؛ وتكلف بـ:

- برمجة و انجاز التدخلات بعنوان تنفيذ الحق في التحقيق وحق الزيارة و المراقبة عند المرور وكذا إنجاز في عين المكان لكل المعاينات الضرورية لوعاء الضريبة ومراقبتها وتحصيلها؛

- اقتراح مكلفين بالضريبة لمراجعة محاسبتهم أو للمراقبة على أساس المستندات انطلاقا من المعلومات والاستعلامات المجمعة .

(د) مصلحة المراقبة، التي تعمل في شكل فرق، وتكلف بـ:

- إنجاز برامج المراقبة على أساس المستندات وفي عين المكان؛
- إعداد وضعيات إحصائيات دورية تتعلق بوضعية إنجاز برامج المراقبة مع تقييم مردودها.

3. المصلحة الرئيسية للمنازعات، وتكلف بـ:

- دراسة كل طعن نزاعي أو إعفائي يوجه لمركز الضرائب و ناتج عن فرض ضرائب أو زيادات أو غرامات أو عقوبات قررهما المركز، وكذا طلبات استرجاع اقتطاعات الرسم على القيمة المضافة؛
 - متابعة القضايا النزاعية المقدمة إلى الهيئات القضائية.
- تعمل على تسيير:

(أ) مصلحة الاحتجاجات، وتكلف بـ:

- دراسة الطعون المسبقة التي تهدف إلى إلغاء أو تخفيض فرض ضرائب أو الزيادات والعقوبات المحتج عليها و/أو استرجاع الضرائب والرسوم و الحقوق المدفوعة اثر تصريحات مكتتبة أو مدفوعات تلقائية أو مقتطعة المصدر.
- دراسة طلبات تتعلق بإرجاع الاقتطاعات الرسم على القيمة المضافة؛
- دراسة الطعون المسبقة التي تهدف إلى الاحتجاج على أعمال المتابعة أو الإجراءات المتعلقة بها أو المطالبة بالأشياء المحجوزة؛
- معالجة منازعات التحصيل.

(ب) مصلحة لجان الطعن والمنازعات القضائية، وتكلف بـ:

- دراسة الطعون التابعة لاختصاص لجان طعن الضرائب المباشرة والرسم على القيمة المضافة واختصاص لجان الطعن الإعفائي؛
- المتابعة، بالاتصال مع المصلحة المعنية في المديرية الولائية للضرائب، للطعون و الشكاوى المقدمة للهيئات القضائية؛

(ج) مصلحة التبليغ والأمر بالدفع، وتكلف بـ:

- تبليغ القرارات المتخذة بعنوان مختلف الطعون إلى المكلفين بالضريبة و إلى المصالح المعنية؛
- الأمر بصرف الإلغاءات و التخفيضات المقررة مع إعداد الشهادات المتعلقة بها؛
- إعداد المنتجات الإحصائية الدورية المتعلقة بمعالجة المنازعات و تبليغها للمصالح المعنية.

4. القباضة، وتكلف بـ:

- التكفل بالتسديدات التي يقوم بها المكلفون بالضريبة بعنوان التسديدات التلقائية التي تتم أو الجداول العامة أو الفردية التي تصدر في حقهم وكذا متابعة وضعيتهم في مجال التحصيل؛
- تنفيذ التدابير المنصوص عليها في التشريع والتنظيم الساريين المفعول والمتعلقة بالتحصيل الجبري للضريبة؛

- مسك محاسبة المطابقة لقواعد المحاسبة العامة وتقديم حسابات التسيير المعدة إلى مجلس المحاسبة. تعمل على تسيير:

- مصلحة الصندوق.

- مصلحة المحاسبة.

- مصلحة المتابعات.

- تنظم مصلحة المتابعات في شكل فرق .

5. مصلحة الاستقبال والإعلام، تحت سلطة رئيس المركز، وتكلف بـ:

- تنظيم استقبال المكلفين بالضريبة وإعلامهم؛

- نشر المعلومات حول حقوقهم وواجباتهم الجبائية الخاصة بالمكلفين بالضريبة التابعين لاختصاص مركز الضرائب.

6. مصلحة الإعلام الآلي والوسائل، وتكلف بـ:

- استغلال التطبيقات المعلوماتية و تأمينها وكذا تسيير التأهيلات و رخص الدخول الموافقة لها؛

- إحصاء حاجيات المصالح من عتاد و لوازم أخرى و كذا التكفل بصيانة التجهيزات؛

- الإشراف على المهام المتصلة بالنظافة و أمن المقرات.

ثانياً: الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب لولاية اليزي:

الشكل رقم (02): الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب

التنظيم الهيكلي لمركز الضرائب

رئيس المركز

مصلحة الاعلام الالي والوسائل

مصلحة الاستقبال والاعلام

المصلحة الرئيسية
للتسيير

المصلحة الرئيسية
للمقالة والبحث

المصلحة الرئيسية
للمنازعات

القباضة

المصلحة المكلفة
بجباية القطاع
الصناعي

مصلحة البطاقات
والمقارنات

مصلحة
الإحتجاجات

مصلحة
الصندوق

المصلحة المكلفة
بجباية قطاع البناء
والأشغال
العمومية

مصلحة البحث عن
المادة الضريبية

مصلحة لجان
الطعن والمنازعات

مصلحة
المحاسبة

المصلحة المكلفة
بجباية القطاع
التجاري

مصلحة التدخلات

مصلحة التبليغ
والأمر بالدفع

مصلحة
المتابعات

المصلحة
المكلفة بجباية
قطاع

مصلحة المراقبة

المصلحة
المكلفة
بجباية المهن

المصدر: من اعداد الطالبان من خلال المعلومات المقدمة من مديرية الضرائب لولاية ايليزي.

المطلب الثاني: التعريف بالأدوات المستعملة

الفرع الاول: تعريف المقابلة

أولا هي علاقة ديناميكية وتبادل لفظي بين شخصين او اكثر لتحقيق هدف ما من خلال طرح الاسئلة الهادفة من قبل المقابل على الشخص الذي تجرى معه المقابلة ، وكل هذه العملية تهدف الى جمع اكبر قدر من المعلومات والتي تمكن الباحث من الاجابة على تساؤلات البحث او اختبار فروضه وهذه الاخيرة تعتمد على مقابلة الباحث للمبحوث وجه لوجه من اجل طرح عدد من الاسئلة من قبل الباحث والاجابة عليها من قبل المبحوث .

الفرع الثاني : عرض بطاقة المقابلة

لقد قمنا في هذا الفرع بإعداد بطاقة مقابلة تحتوي على 10 أسئلة هادفة و مدققة بحيث جمعت جميع زوايا و متغيرات دراستنا، ثم طرحناها على اهل الاختصاص في مديرية الضرائب و مركز الضرائب لولاية اليزي، و فيما يلي سنقوم بعرض البطاقة وبعرض الأجوبة المقدمة من طرف السيد "حمدها قدور" في مديرية الضرائب و السيد "خوخو فضيل" في مركز الضرائب :

س1/ هل تعتقد ان معدلات الجباية تعزز النمو الاقتصادي في البلد ؟

ج1/ نلاحظ من خلال تحصيل بعض نتائج المعدلات الجبائية بشكل فعال تعزيز الميزانية العامة لأنها أكثر مصدر لتمويل للخزينة العمومية ، مما يؤدي الى الحد من الدين العام و تعزيز الاستقرار المالي للحكومة .

س2/ هل تعتقد ان هيكلة الضرائب الحالية تعمل على تحفيز الاستثمارات والابتكار في البلد ؟

ج2/ هيكلة الضرائب بشكل عشوائي و لفترات متقاربة يؤدي الى عدم استقرار القانون الجبائي وعدم استقرار مؤسسة الضرائب مما يجعل التسيير الجبائي للمؤسسة غير فعال في حمايتها من المخاطر الجبائية مما ينقص من تحفيزها للاستثمار و الابتكار .

عندما يكون للمؤسسة تسيير جبائي جيد و هذا لا يكون الا اذا كانت الهيكلة في حدود الاستقرار مما يجعل للمؤسسة الرجعية و حقيقية في الاستثمار و الابتكار يمكننا القول ان هيكلة الضرائب تؤثر عليها بالإيجاب و الهيكلة الجديدة تحفز الاستثمار بناء على عدة معايير منها :

- المراكز الجديدة المخصصة لذلك تحسین نوعية الأداء.
- المعلوماتية أي (رقمنة القطاع) الذي يساهم في الإجابة على كل العراقيل عن بعد .

س3/ هل تعتقد ان هناك حاجة الى التعديلات في نظام الجباية الحالي لتعزيز النمو الاقتصادي ؟

ج3/ نعم ، نحن بحاجة الى تعديلات في النظام الجبائي لتعزيز النمو الاقتصادي ، بحيث تكون التعديلات بنظرة استراتيجية محكمة على المدى البعيد وتكون من طرف خبراء متخصصين في المجال مع دراسة التعديل من جميع النواحي و الخروج بقوانين جبائية و استقرارها .

س4/ هل تعتبر الجباية اداة فعالة لتحقيق التوازن بين الحكومة وتشجيع النمو الاقتصادي؟

ج4/ ميزانية الدولة مبنية على الجباية، كما يعد الاقتصادي الجزائري اقتصاد ريعي من الدرجة الأولى، فمعظم مداخيلها ناتجة عن صادرات المحروقات نحو الخارج، لذلك يمكن القول ان الجباية أداة فعالة في تحقيق التوازن بين الحكومة وتشجيع النمو الاقتصادي.

س5/ ماهي وجهة نظرك حول تأثير الجباية على قدرة الشركات التنافسية الدولية؟

ج5/ الجباية تؤثر على الشركات التنافسية الدولية بعدة طرق، فقد تؤدي الجباية المرتفعة الى زيادة تكاليف الانتاج و التسويق، مما يقلل من تنافسيتها في الاسواق العالمية ، ومن الجانب الاخر يمكن للجباية المنخفضة او الاعفاءات الضريبية تعزيز تنافسية الشركات الدولية وجذب الاستثمارات الاجنبية ، ومن المهم ان يتم تطبيق الجباية بشكل عادل وفعال لتحقيق التوازن بين دعم النمو الاقتصادي تحقيق العدالة الاجتماعية

س6/ هل ترى ان هناك حاجة لتقليص معدلات الجباية لتعزيز نمو الاقتصاد الخاص ؟

ج6/ يجب إعادة النظر في بعض المعدلات بخصوص تطبيق النسب بغرض تحقيق مبداء العدالة الاجتماعية مثال: نجد معدلات الاقتطاع للضريبة على الدخل الإجمالي الشهري بنسبة اعلى من التاجر الذي يحقق أرباح تنافسية.

س7/ هل ترى ان هناك توجه عام نحو تبسيط الضرائب يمكن ان يساهم في تحسين البيئة الاقتصادية؟

ج7/ نجد ان المؤشرات التي جاء بها مضمون قانون المالية لسنة 2024/2023 تبسيط و تسهيل جميع الإجراءات بخصوص عملية الدفع على شكل مراحل، إضافة إلى ان قانون المالية 2023 حمل مجموعة من التدابير لفائدة المتعاملين الاقتصاديين منها قانون الاستفادة من امتياز الاعفاء من عقود التحصيل.

س8/ ماهي نسبة مساهمة الجباية في ميزانية الدولة سواء الخاصة بالولاية او البلدية ؟

ج8/ نسبة الجباية في ميزانية (الولاية – البلدية) نسبة تقدر تقريبا ب 80% من الإيرادات الجبائية .

س9/ ماهي اهم الضرائب التي تساهم في النمو الاقتصادي، أنواعها ومساهماتها على المستوى المحلي والوطني؟

ج9/اهم الضرائب المساهمة في النمو الاقتصادي :

- الضرائب المباشرة: هي المبالغ التي يدفعها الممول وهي قيمة بمعدل ما عن طريق التصريح بالمداخيل الاجمالية كل نهاية سنة او عن طريق الجداول، وتضم الضرائب المباشرة (IRG TAP IBS).

-الضريبة على الدخل الإجمالي ي IRG: تعد أكبر نسبة مساهمة في ميزانية الدولة أي هي أكبر مؤثر على النمو الاقتصادي وتحسب بالجدول الموالي:

الجدول رقم (07) السلم الضريبي للضريبة على الدخل الإجمالي 2022

المبلغ الشهري الخاضع للضريبة على الدخل	المعدل الضريبي
اقل من 24.000	0%
من 240.000 إلى 480.000	23%
من 480.000 إلى 960.000	27%
من 960.000 إلى 1.920.000	30%
من 1.920.000 إلى 3.840.000	33%
اكثر من 3.840.000	35%

المصدر: من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة ، تحديث 2022.

- (IBS) الضريبة على أرباح الشركات.

- (TAP) الرسم على النشاط المهني.

- (TVA) الرسم على القيمة المضافة.

- ضرائب غير مباشرة: هي تلك الأموال التي تؤخذ بطريقة غير مباشرة ويكون الخاضع للضريبة او الممول وسيط أي يكون المواطن يدفعها بطريقة غير مباشرة وتضم (TVA) الرسم على القيمة المضافة، الدخل العقاري، الرسم على الكحول، رسم البيئة، رسم التطهير، رسم القمامة.

س10/ في حالة عوز الميزانية الخاصة بالولاية والبلدية كيف تتعاملون مع هاته الوضعية؟

ج10/ عندما تواجه الولاية او البلدية نقصا في الميزانية، يمكن ان تتخذ بعض الإجراءات لتعديل الوضعية، يمكن ان تشمل هذه الإجراءات زيادة الإيرادات عن طريق فرض ضرائب جديدة او زيادة الرسوم على الخدمات كما يمكن أيضا خفض النفقات عبر تقليص الانفاق على المشاريع غير الضرورية أو تقليل عدد الموظفين أو الخدمات، يمكن أيضا التفاوض مع الجهات الفدرالية أو الدولية للحصول على دعم مالي إضافي.

المبحث الثاني: تحليل الجباية والنمو الاقتصادي داخل المؤسسة

تطرقنا في هذا المبحث الى تحليل للجباية والنمو لاقصادي داخل مديرية الضرائب، حيث تم جمع اهم المعلومات المتعلقة بالموضوع وذلك باستخدام أداة المقابلة المباشرة، وبناء على تلك المعلومات تم تحليل وتفسير نتائج الدراسة الميدانية واختبار صحة الفرضيات المطروحة في بداية البحث.

المطلب الاول: تحليل الجباية.

الفرع الأول: التحصيل الضريبي

اولا: نسب تحصيل المعدلات الجبائية.

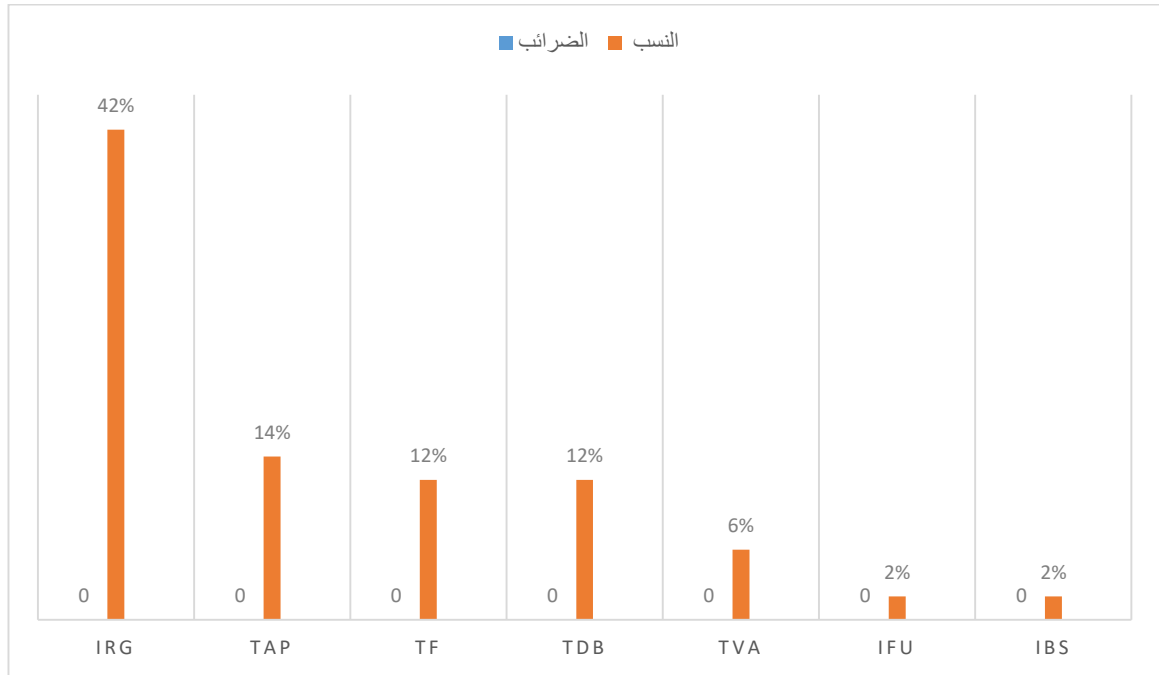
يمثل تحصيل الضرائب اهم مصادر التمويل التي تستخدمها الدولة لتمويل الخزينة العمومية وبرامجها الإنفاقية، حيث لا يمكنها اشباع حاجياتها الاجتماعية كالدفاع والامن والعدالة والحاجات المستحقة كالتعليم والصحة بدون ضرائب من خلال الجدول الموالي سنبين النسب المحصلة من المداخيل الجبائية لسنة 2023:

الجدول رقم (05): نسب تحصيل بعض الضرائب في سنة 2023:

الضرائب	IRG	TAP	TF	TDB	TVA	IFU	IBS
النسب	42%	14%	12%	12%	06%	02%	02%

المصدر: من اعداد الطلبة من خلال المعلومات المقدمة من مؤسسة الضرائب باليزي.

الشكل رقم(03) : التمثيل البياني لنسب تحصيل بعض الضرائب في سنة 2023.



المصدر: من اعداد الطالبان بالاستعانة بالمعلومات المقدمة من طرف مديرية الضرائب باليزي .

ما نستخلصه من خلال الجدول والتمثيل البياني المبينان أعلاه هو ان في عام (2023) أكبر النسب الضريبية المحصلة من المداخيل هو الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG) بنسبة 42%، وهذا ما يشير الى ان المستخدمين ملتزمين بدفع هذه

الفصل الثاني: دراسة حالة حول مديرية الضرائب لولاية إيليزي

الضريبة بالمعنى أنها لا تتعرض للتهرب الضريبي خاصة (IRG/S) لأنها تقتطع من المصدر، ونلاحظ أن أقل نسبة محصلة هي الضريبة الجزافية الوحيدة (IFU) والضريبة على أرباح الشركات (IBS) بنسبة 02% وما يدل على وجود عدة أسباب منها نقص الأنشطة الصناعية والتهرب الضريبي وعدم التصريح بالأرباح.

ثانيا: الوضعية المختصرة للمداخيل الجبائية:

الدخل الذي تحصل عليه الحكومة من فرض الضرائب على الأفراد والشركات دليل على وجود اعتماد كبير للميزانية العامة على المداخيل الجبائية وسنحاول فالجدول التالي دراسة تطورها من طول فترة الدراسة .

الجدول رقم (06): جدول وضعية مختصرة للمداخيل الجبائية من سنة 2018 إلى 2023

السنوات الضرائب	2018	2019	2020	2021	2022	2023
IRG	670.306	705.948	771.120	754.299	622.78	760.281
IBS	51.590	73.496	69.070	651.96	57.758	46.185
TAP	433.240	361.308	388.911	351.217	262.202	281.247
TVA	82.217	115.136	96.346	998.39	113.131	113.156
IFU+TiM	55.109	50.439	43.204	778.68	91.568	108.859
Autres impôts	381.045	437.918	490.652	542.203	471.827	692.430
المجموع	1.673.507	1.789.245	1.832.293	1.890.622	1.619.273	2.002.158

المصدر: من أعداد الطالبان من خلال المعلومات المقدمة من مديرية الضرائب لولاية إيليزي.

نلاحظ من خلال جدول أعلاه أن وضعية التحصيلات الجبائية في ولاية إيليزي خلال فترة الدراسة بين 2018 إلى 2023 في تزايد مستمر، حيث بلغت سنة 2018 ما قيمته 1.673.507.000 وفي سنة 2023 بلغت ما قيمته 2.002.158.000، وهذا يدل على زيادة مشاريع جديدة استثمارية ارتفاع مصادر التمويل، ونلاحظ أن وضعية التحصيل في كل سنة تحقق وتتجاوز الهدف المسطر.

المطلب الثاني: تحليل النمو الاقتصادي

لتحليل النمو الاقتصادي داخل مؤسسة الضرائب ندرس تطور ميزانية البلدية والولاية خلال فترة الدراسة (2023/2018)

الفرع الأول: تقديرات ميزانية البلديات

تعكس ميزانية الدولة رغبة السلطات العامة في تلبية الاحتياجات المتزايدة والمتأصلة في الظروف المعيشية للمواطنين والنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، لا يزال الانفاق العام من حيث ميزانية التسيير وميزانية الاستثمار يعتمد بشكل كبير على عائدات النفط، التي تشكل حتى الان المصدر الرئيسي لموارد الميزانية.

أولا: جدول تقديرات ميزانية البلديات بالدينار الجزائري

الجدول رقم (07): جدول تقديرات الميزانية لبلديات ايليزي:

البلديات	2018	2019	2020	2021	2022	2023
بلدية ايليزي	191.204.284	357.941.044	237.900.660	148.771.572	151.684.618	170.925.483
بلدية امناس	823.225.160	712.689.317	853.964.724	910.553.983	100.606.814	1.028.812.348
بلدية برج عمر دريس	998.799.333	986.931.088	761.261.096	834.231.092	697.990.670	805.870.069
بلدية الدبداب	377.649.477	365.805.861	333.524.160	5.186.682.314	296.401.925	237.224.218

المصدر: من اعداد الطالبان من خلال المعلومات المقدمة في مديرية الضرائب لولاية ايليزي.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه، ومن خلال التقديرات المنجزة من قبل الإدارة الضريبية نستخلص تفاوت كبير بين أسعار ميزانية كل بلدية وهذا الامر يرجع الى موقعها، فاذا كانت البلدية من المناطق التي يمر عليها أنبوب نقل البترول او تتواجد به شركات بترولية او نفطية فستكون الميزانية مرتفعة مثل بلدية ان امناس التي تتراوح تقديراتها بين 712.689.317 الى 1.028.812.348 وبلدية برج عمر ادريس بين 697.990.670 الى 998.799.333. وهذا ما أكد على ان الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي ويعتمد على الجباية البترولية أكثر من الجباية العادية

ثانيا: جدول نسب تقديرات البلديات:

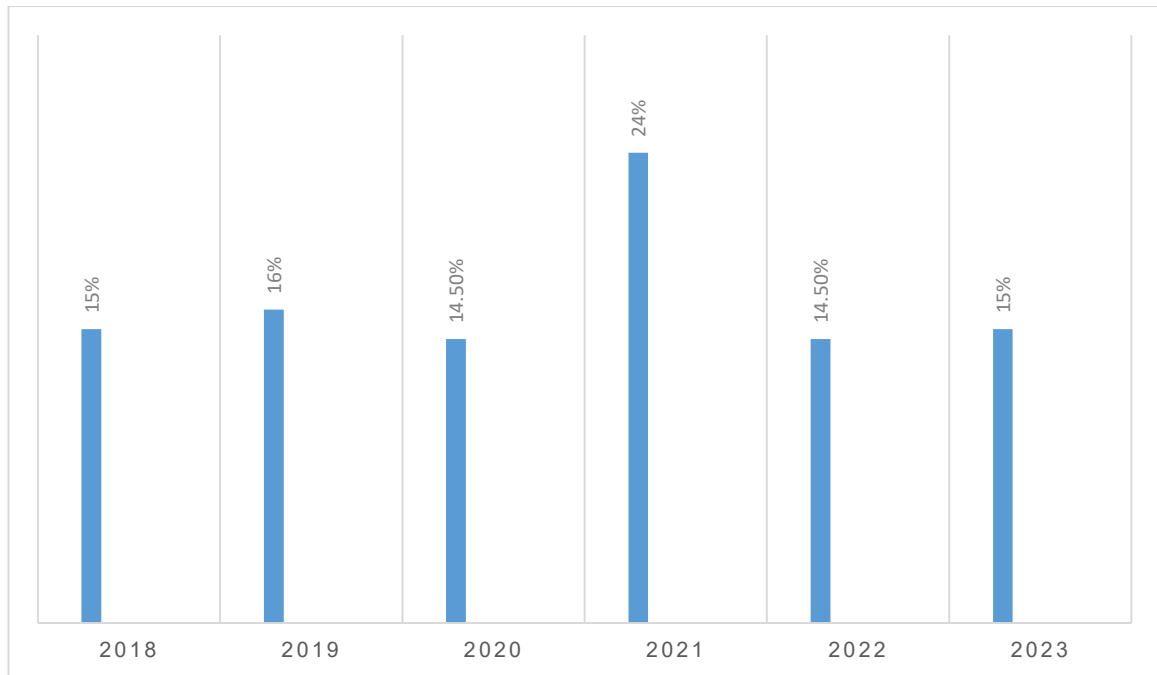
من خلال الجدول السابق لتقديرات ميزانية البلديات بالدينار الجزائري قمنا باستخراج نسب توضح تطور الجباية المحلية في فترة من 2018 إلى 2023.

الجدول رقم (08): جدول نسب تقديرات البلديات

السنوات	2018	2019	2020	2021	2022	2023
النسب	%15	%17	%14.5	%24	%14.5	%15

المصدر: من اعداد الطالبان من خلال المعلومات المقدمة من طرف مديرية الضرائب لولاية ايليزي.

الشكل رقم (04): التمثيل البياني لنسب تقديرات البلدية



المصدر: من اعداد الطالبان من خلال المعلومات المقدمة من مديرية الضرائب لولاية ايليزي.

نلاحظ من خلال الجدول اعلاه أن نسبة تقديرات البلدية في سنة 2018 كانت 15%، ثم إرتفعت إلى 17% سنة 2019، لكنها عادت وانخفضت إلى 14.5% سنة 2020، ثم بعدها إرتفعت بشكل معتبر إلى 24% سنة 2021، وعادت وانخفضت بنسبة معتبرة سنة 2022 ونفسر هذا الانخفاض نتيجة انفصال مديرية الضرائب جانت عن مديرية الضرائب ايليزي، حيث انخفضت نسبتها ب 14.5، ثم بعدها في سنة 2022 إرتفعت إلى 15% وهو إرتفاع ضئيل.

الفرع الثاني: تقديرات ميزانية الولاية

أولاً: جدول تقديرات الولاية بالدينار الجزائري

الجدول رقم (09) تقديرات ميزانية الولاية بالدينار الجزائري:

السنوات	2018	2019	2020	2021	2022	2023
الولاية	1.375.162.646	1.090.290.636	958.041.433	1.130.761.460	930.418.452	966.379.524

المصدر: من اعداد الطالبان من خلال المعلومات المقدمة من طرف مديرية الضرائب بولاية ايليزي.

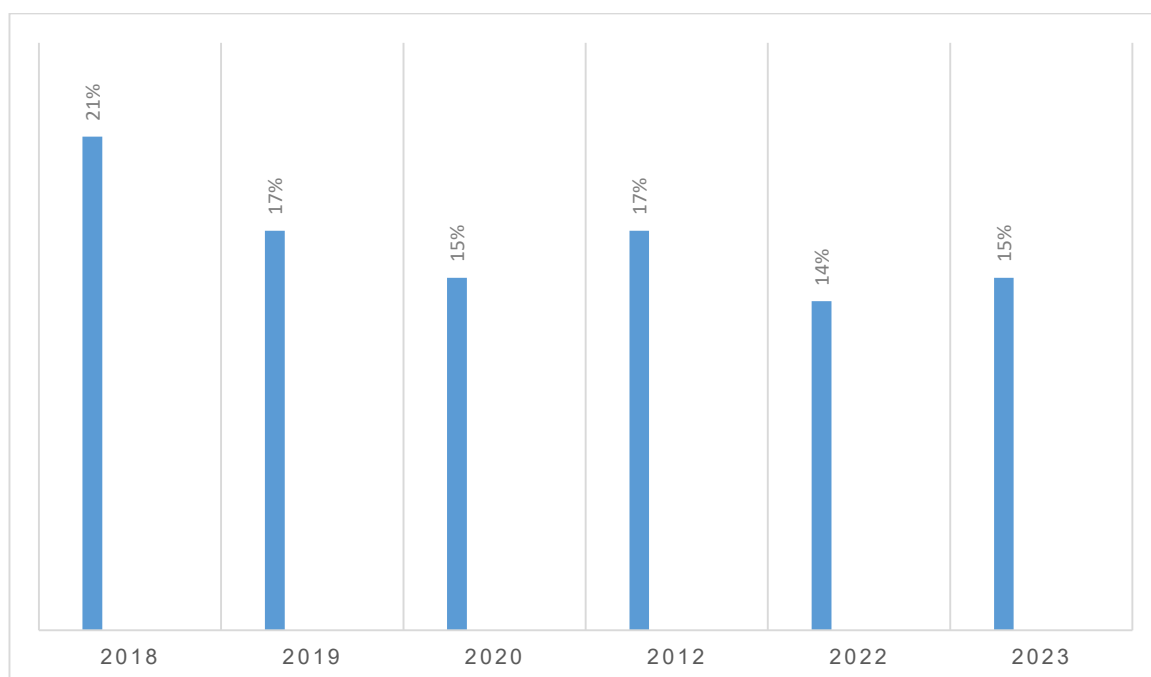
ثانياً: جدول تقديرات الولاية بالنسب

الجدول رقم (10) تقديرات ميزانية الولاية بالنسب:

السنوات	2018	2019	2020	2021	2022	2023
النسب	%21	%17	%15	%17	%14	%15

المصدر: من اعداد الطالبان من خلال المعلومات المقدمة من طرف مديرية الضرائب بولاية ايليزي.

الشكل رقم (05): التمثيل البياني لنسب تقديرات ميزانية الولاية



المصدر: من اعداد الطالبان من خلال المعلومات المقدمة من خلال مديرية الضرائب لولاية ايليزي.

من خلال الجداول والتمثيل البياني لتقديرات ميزانية الولاية فترة الدراسة نرى تذبذب في التقديرات حيث بلغت سنة 2018 أعلى نسبة 21 % وانخفضت في سني 2020/2019 بنسبة 17% إلى 15% وفي سنة 2021 إرتفعت إلى 17 % وانخفضت بشكل واضح في 2022 إلى 14% وهذا نتيجة انفصال ولاية جانت عن ولاية إيليزي ثم إرتفعت في 2023 إلى 15%.

ثالثا: تأثير الجماعات المحلية بالجباية

الجباية تلعب دوراً هاماً في تمويل الجماعات المحلية، حيث تساهم في توفير الامتيازات والخدمات المحلية مثل الطرق والمدارس والمستشفيات، ومن خلال جباية الضرائب والرسوم، يمكن للحكومات المحلية تمويل مشاريع التطوير وتلبية احتياجات المجتمع المحلي، ومع ذلك يجب أن تتوزع الجباية بشكل عادل وفعال لتحقيق النمو الاقتصادي وتحسين جودة الحياة في المجتمعات المحلية، بالإضافة إلى دورها في تمويل الخدمات المحلية، يمكن للجباية أيضاً أن تؤثر على السلوك الاقتصادي والاجتماعي للأفراد والشركات في المنطقة، حيث قد تؤثر على مستوى الاستهلاك والاستثمار والتوظيف، و كما يمكن أن تؤثر السياسات الجباية على مدى جاذبية الجماعات المحلية للأفراد والشركات، مما يؤثر على نمو السكان والاقتصاد المحلي، وفي ما يلي سنبين مدى تأثير الجماعات المحلية بالجباية .

الجدول رقم (11) : تقديرات الميزانية ذات المنشئ الجبائي البلدية والولاية

السنوات	2018	2019	2020	2021	2022	2023
الولاية	1.375.162.646	1.090.290.636	958.041.433	1.130.761.460	930.418.452	966.379.524
البلديات	2.390.878.254	2.423.367.310	2.186.650.640	3.576.214.930	2.152.138.037	2.242.832.113
المجموع	3.766.040.900	3.513.657.946	3.144.692.073	4.706.976.390	3.082.556.489	3.209.211.637

المصدر: امن اعداد الطالبان من خلال المعلومات المقدمة من طرف مديرية الضرائب بولاية إيليزي.

نستخلص من خلال الجدول أعلاه ان أسعار الضرائب في ميزانية الجماعات المحلية (الولاية و البلدية) ان البلديات التابعة لولاية لإيليزي (بلدية اليزي، بلدية الدبداب، بلدية اين امناس، بلدية برج عمر دريس) ارتفعت بشكل كبير في سنة 2021 بمبلغ 3.576.214.930 دج وانخفضت بشكل واضح في 2022 ونفسر هذا التراجع بانفصال بلدية جانت عن اليزي لتصبح مديرية جانت للضرائب، ونلاحظ أيضا ان البلديات التي يمر عليها أنبوب البترول هي العامل الأكبر في رفع ميزانية الدولة وهذا ما دل على ان الجزائر عامة تعتمد في اقتصادها على الجباية البترولية أكثر من الجباية العادية.

المبحث الثالث: العلاقة بين الجباية والنمو الاقتصادي

لا شك أنه توجد علاقة بين الجباية و النمو الاقتصادي وذلك من خلال تأثيره بالضرائب، ويجادل البعض بأن الضرائب تؤثر سلبا على النمو الاقتصادي لأنها تثبط الاستثمارات، بينما يرى البعض الآخر أن الضرائب مهمة وضرورية لتحفيز البيئة الاقتصادية والمؤسسية في الدولة، إن إيرادات الضرائب تمول البنية التحتية، والتعليم، والخدمات العامة، ويعتمد رواد الأعمال والمبتكرون بشكل كبير على هذه الخدمات، كما ويمكن لزيادة الضرائب أن تعزز النمو إن كانت موجهة لدعم توفير السلع العامة بشكل رئيسي، لأن ذلك يرفع العوائد المتوقعة لجهود تنظيم المشاريع. ترى النظرية الاقتصادية أن العلاقة بين الضرائب والنمو الاقتصادي يمكن أن تكون طردية أو عكسية، وذلك من خلال تأثيرها على الاستثمار والعمالة والصادرات، وقد تأكد ذلك من خلال دراسات سبق ذكرها، ويخضع التأثير تبعاً للطريقة التي تنفق بها هذه الإيرادات.

المطلب الأول : دور الجباية في تحقيق التوازن في النمو الاقتصادي

الفرع الاول :عوامل تأثير الجباية على النمو الاقتصادي

في الجزائر تلعب الجباية دوراً مهماً في النمو الاقتصادي، وهناك علاقة متبادلة بينهما من جهة، يمكن للسياسة الضريبية أن تؤثر على النمو الاقتصادي من خلال عدة عوامل:

• الاعتماد الكبير على إيرادات المحروقات (النفط والغاز):

تعتمد الجزائر بشكل كبير على إيرادات النفط والغاز، والتي تشكل نسبة كبيرة من إيرادات الميزانية العامة للدولة. هذا الاعتماد يجعل الاقتصاد الجزائري معرضاً لتقلبات أسعار النفط العالمية، مما قد يؤثر سلباً على النمو الاقتصادي في حالة انخفاض الأسعار.

• الضرائب على الاستثمار والأعمال:

تلعب السياسة الضريبية دوراً مهماً في تشجيع أو تثبيط الاستثمار الأجنبي والمحلي في الجزائر. معدلات الضرائب المرتفعة على الشركات والدخل قد تثني المستثمرين عن الاستثمار في البلاد، مما يؤثر سلباً على النمو الاقتصادي.

• الإعفاءات الضريبية:

من ناحية أخرى، تقدم الجزائر إعفاءات ضريبية في قطاعات معينة، مثل الصناعة والزراعة والسياحة، بهدف تشجيع الاستثمار وتنويع الاقتصاد بعيداً عن قطاع المحروقات، وهو ما قد يدعم النمو الاقتصادي على المدى الطويل.

• الضرائب غير المباشرة:

تعتمد الجزائر بشكل كبير على الضرائب غير المباشرة، مثل ضريبة القيمة المضافة والرسوم الجمركية، والتي تؤثر على القدرة الشرائية للمستهلكين وتكلفة الإنتاج للشركات، مما قد يؤثر على الطلب المحلي والنمو الاقتصادي من جهة أخرى، يؤثر النمو الاقتصادي بدوره على إيرادات الضرائب في الجزائر. فكلما ازداد النمو الاقتصادي، ازدادت الأرباح والدخول الخاضعة للضريبة، مما يزيد من إيرادات الضرائب للدولة. وهذه الإيرادات يمكن استخدامها لتمويل البنية التحتية والخدمات العامة التي تدعم النمو الاقتصادي بدورها لذلك، يتضح أن هناك علاقة متبادلة بين الجباية والنمو الاقتصادي في الجزائر، وأن السياسة الضريبية المتوازنة والحكيمة يمكن أن تلعب دورًا مهمًا في تحفيز النمو الاقتصادي وتنويع مصادر الدخل بعيدًا عن قطاع المحروقات.

خلاصة الفصل:

يعد هذا الفصل تدعيمياً للفصل السابق من خلال التحقق من الجانب النظري، حيث قمنا في هذا الفصل بدراسة حالة لمديرية الضرائب بولاية إيليزي وذلك بتقسيمه إلى ثلاث مباحث تلخص الجانب التطبيقي لهذه الدراسة.

تعتبر مديرية الضرائب بولاية إيليزي من مديريات الدولة الجزائرية التي تتحكم في النمو الاقتصادي للولاية، حيث تعتبر الجباية أداة مهمة لتحكم في النمو الاقتصادي لعدة أسباب، أولاً: توفير الدخل للحكومة يمكنها من تمويل البرامج والمشاريع الاقتصادية التي تعزز النمو، ثانياً: يمكن لتعديل الضرائب توجيه الإستثمار والإنفاق الخاص نحو القطاعات التي تعزز النمو، ثالثاً: يمكن إستخدام السياسات الضريبية لتحفيز الابتكار والإنتاجية ولهذا تلعب الجباية دوراً حاسماً في تشكيل السياسات الاقتصادية وتعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق الاستقرار المالي.

الخاتمة

الخاتمة:

توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى أن الإيرادات الجبائية تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي، بالاعتماد الشبه الكلي على الجباية البترولية كما تغطي النفقات العامة، سواء في الأجل القصير أو الطويل، كما بينت الدراسة أنه رغم أهمية الجباية البترولية في تمويل الميزانية، إلا أنها موردا غير مستقر لارتباطها بسعر الصرف، سعر البرميل الخام، الطلب على المحروقات على المستوى الدولي، بالإضافة إلى الظروف المناخية، ومن هنا تظهر حتمية تطوير إيرادات الجباية العادية.

• نتائج اختبار الفرضيات:

اختبار الفرضية الأولى: من خلال إجابات من تمت مقابلته والموضحة سابقا في الدراسة الميدانية نستنتج أنه يمكن قياس كفاءة الجباية بحساب نسب الضرائب المحصلة وقياس المداخل الجبائية للدولة الأمر الذي تعتمده الدولة لقياس النمو الاقتصادي، ومدى تحصيل الضرائب بكفاءة وبدقة دون تحميل الاقتصاد بأعباء زائدة وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الأولى.

اختبار الفرضية الثانية: من خلال إجابات من تمت مقابلته والموضحة سابقا في الدراسة الميدانية نستنتج أنه يمكن أن تؤثر الجباية على توازن النمو الاقتصادي من خلال تقديرات مدى فعالية النظام الجبائي في ميزانية الولاية والبلدية وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثانية.

اختبار الفرضية الثالثة: من خلال إجابات من تمت مقابلته والموضحة سابقا في الدراسة الميدانية نستنتج أنه يمكن للسياسة الجبائية تعزيز المساواة الاجتماعية والنمو الاقتصادي من خلال توزيع الضرائب بشكل عادل على المواطنين والشركات و فرض عقوبات على كل متهرب، وحماية مؤسسة الضرائب من هذا النوع من الاخطار الجبائية. وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثالثة.

من خلال نتائج الفرضيات الفرعية للدراسة يمكننا الإجابة على الإشكالية الرئيسية للدراسة والتي مفادها "مدى تأثير الجباية على تحقيق التوازن في النمو الاقتصادي" أن الجباية تمثل مصدر مهم لتمويل الخدمات العامة وتحفيز التوازن الاقتصادي عبر توجيه الموارد نحو الأولويات الاقتصادية.

• نتائج الدراسة:

من خلال دراستنا لهذا الموضوع توصلنا الى النتائج التالية:

- تمثل الضريبة على الدخل الإجمالي IRG أكبر نسبة في تحصيل الإيرادات الجبائية مقارنة بأنواع الضرائب الأخرى ويلها TAP الذي يعتبر من أهم مصادر تمويل الولاية .
- تعيش الإدارة الضريبية حالة من عدم الاستقرار في واقعها الضريبي جاء هذا لكثرة التعديلات والثغرات في القوانين الجبائية وبالتالي عدم تحقيق الفعالية الكافية للحصيلة الضريبية.

- كما بينت النتائج أن الجباية العادية غير معنوية فهي غير مؤثرة في الناتج المحلي أي لا تساهم في دفع عجلة التنمية على الرغم من الإصلاحات التي اعتمدتها الجزائر منذ 1992، بالمقابل الجباية البترولية معنوية وذات علاقة طردية إيجابية مع الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يدل على تأثيرها الايجابي على الميزانية والاقتصاد والناتج، كون الاقتصاد الجزائري ريعي

• التوصيات والاقتراحات:

وفيما يلي بعض التوصيات التي يجب إتباعها:

- إعادة النظر في القانون المتعلق بالضرائب وإصلاحه بما يضمن محاربة كل أنواع الغش و التهرب الضريبي، وكذا إعادة النظر في الإعفاءات الممنوحة كونها تقلص من الحصيلة الضريبية.
- الاستفادة من تجارب الدول الرائدة بما يتناسب والبنية الاقتصادية والاجتماعية للدولة.
- تطوير الاقتصاد والعمل على تنويع مصادر الدخل من اجل ضمان نمو اقتصادي مستدام.
- ترشيد النفقات العمومية لتفادي العجز التوازني، والعمل على توجيه الإنفاق وربطه بمعدل نمو الناتج المحلي مباشرة، من خلال الإنفاق على المشاريع الاستثمارية التي تساعد في خلق القيمة المضافة، والتقليل من نفقات التسيير الاستهلاكية لتخفيف الضغط على الجباية البترولية، والرفع من الجباية العادية وتوسيع الوعاء الضريبي وعصرنة الإدارة الجبائية.
- تشجيع الإنتاج المحلي والعمل على ترقية الصادرات وترشيد هو الاستيراد.
- الاعتماد على وسائل الدفع الالكتروني كآلية للمراقبة والتحصيل.
- تغيير العملة الوطنية كآلية لتحصيل الأموال المكتنزة واستعمالها في الدورة الاقتصادية والقضاء على التهرب الضريبي.
- فرض الضرائب على الثروة، وكذا المهن الحرة وإلزامهم العمل بالفواتير.
- ضرورة استغلال كل الموارد المتاحة واللجوء الى التنويع الاقتصادي كبديل للمحروقات.

المراجع

الكتب:

- عيسى سماعيل، جباية ومحاسبة المؤسسة تقنيات جبائية ومحاسبة وفق القانون الجبائي الجزائري والنظام المحاسبي المالي scf، وفق قانون المالية 2022 حقوق النشر محفوظة لمنشورات الصفحات الزرقاء العالمية أطروحات دكتوراه:

- جمعة ناجي، أثر السياسة الجبائية على النمو الاقتصادي -دراسة مقارنة بين الجزائر، المغرب وتونس خلال (2020/1980) أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص اقتصاد كمي جامعة احمد درايعية ادرار -الجزائر كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، سنة 2023/2022.
- حنان بن عاتق، السياسة الجبائية ودورها في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر. دراسة قياسية، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة ابو بكر بلقايد تلمسان كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، سنة 2013/2014.
- عبد القادر مجلد، اثر القوانين الجبائية على عائدات الجباية المحلية من المؤسسات الاقتصادية -دراسة حالة بمديرية الضرائب لولاية الاغواط للفترة 2018/2009، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير تخصص مالية و محاسبة، جامعة قاصدي مرباح السنة 2021/2020.
- عبد الحميد فجاني، دور الجباية البترولية في تحقيق التوازن الاقتصادي -دراسة تحليلية لحالة الجزائر (2014/1980)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، قسم العلوم المالية، جامعة العربي بن مهيدي -ام البواقي، كلية العلوم التجارية والتجارية وعلوم التسيير سنة 2017/2016.
- محمد بن الجوزي، الضريبة كأداة للضبط الاقتصادي و دورها في اقتصاديات المالية العمومية دراسة الواقع الجزائري (2014/2000)، أطروحة لنيل درجة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير جامعة الجزائر 03.
- وعيل ميلود، المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها، حالة الجزائر و مصر والسعودية، دراسة مقارنة خلال الفترة 1990/2010. أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية، السنة الجامعية 2013/2014.

المقالات :

- قويدر بن إبراهيم، محمد شويكات، اثر الضرائب على النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة تحليلية خلال الفترة (2015/2000).

- مولود بن لطرش، تقييم إحلال الجباية العادية في الجزائر في ظل الإصلاحات الضريبية ، دراسة تحليلية لفترة 2019/2009 ، مجلة العلوم المالية والمحاسبة ، المجلد 06 / العدد 02 (2021) ص 289-305.
- ليلي بعوني، النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية مع دراسة مقارنة للنمو الاقتصادي والتنمية في الجزائر 2010/1970 ، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية، مخبر الصناعات التقليدية لجامعة الجزائر 03، المجلد 06 / العدد 02 السنة 2017.
- بوراس بودالية، جميلة قدودو ، أثر الفساد على النمو الاقتصادي، دراسة حالة 2019/2003، مجلة الواحات البحوث والدراسات، المجلد 15 العدد 1 / 2022.
- الحبيب جلال، عبد القادر شاعة، دراسة علاقة السياسة الجبائية بالتنمية الاقتصادية في الجزائر، دراسة تحليلية للفترة 2021/2012 المجلد التاسع / العدد 02 (أوت 2023).
- حنان بن عاتق ، مصطفى بلقلم، (الجباية و النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية)، مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية العدد 09/2013.
- رشيد ساطور ، دراسة نظرية حول النمو الاقتصادي و التنمية المستدامة علاقات و روابط ، مجلة الثرات جامعة الجلفة العدد العاشر شهر ديسمبر ، السنة 2013 .
- حسنى ششوي ، شهرزاد عبان ، أثر المداخل العادية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة 2019/2000 المجلد 9 / العدد 2 (2020) .
- زكريا مسعودي ، خليفة عزي، محددات النمو الاقتصادي باستخدام نموذج دراسة قياسية للفترة (1980-2017) مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات المجلد 04-ال عدد 07-ديسمبر 2019.
- صالح تومي ، اثر الجباية على النمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة دراسات إقتصادية، المجلد رقم 6 الصفحة من 11 الى 29 العدد 1/2006.
- فضيلة ملواح علي مكيد، محددات النمو الاقتصادي في الجزائر —دراسة قياسية للفترة (1990-2018)، مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي المجلد 07-يونيو 2020.
- مصطفى بن نوي، محمد عجيبة، الجباية المحلية بين المركزية واللامركزية ودورها في تمويل التنمية الاقتصادية، مجلة دراسات جبائية العدد 01/12/2012.
- محمد إسماعيل ، سفيان قعلول، جمال قاسم حسن، سائد خليل، مصادر النمو الاقتصادي في الدول العربية، مجلة دراسات اقتصادية العدد 106.
- مولاي بوعلام ، محمد سفير ، التضخم و النمو الاقتصادي في الجزائر —دراسة قياسية ، مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية / المجلد 12 / العدد 02 الصفحة 696/708

- سفيان هوارى ، فاطمة نقال ، اثر السياسة الضريبية على النمو الاقتصادي في الجزائر لفترة 1990 الى 2019 السنة (2021/2020).

القرارات والقوانين والمراسيم :

- بشير يلس شاوش ، قانون المالية لسنة 2023 في اطار القانون العضوي رقم 18-15 المتعلق بقانون المالية ، المجلد 02/العدد: 01(2023) ص 01-16.

المواقع :

- هاني مالك العسكري ، دور الإيرادات الضريبية في استدامة النمو الاقتصادي ، العراق دراسة حالة لفترة (2004-2020) <https://tabyeen.net/archives/1290>

الملاحق

الملحق رقم (01): الوضع المختصر لإجمالي المبالغ المستردة، حسب نوع الضرائب والرسوم سنة 2023.

le mois de Decembre 2023
TABLEAU 1: SITUATION ABREGEE DES RECOUVREMENTS BRUTS (100%) PAR NATURE D'IMPOTS ET TAXES

NATURE DES IMPOTS ET TAXES	DIW		
	RECOUVR. CDI	RECOUVR. RECETTE	TOTAL RECOUV DIW
IRG SALAIRES <i>الضريبة على الدخل الاجمالي</i>	7 745	752 536	760 281
IRG AUTRES <i>ضرائب اخرى</i>	1 535	82 527	84 062
IBS <i>الضريبة على ارباح الشركات</i>	4 771	41 415	46 185
DROIT D'ENREGISTREMENT <i>التمتع</i>	0	25 090	25 090
DROIT DE TIMBRE (100%) <i>الضريبة</i>	915	82 854	83 769
TVA/Intérieure (100%)	17 450	95 706	113 156
TVA/Produits Pétroliers	0	0	0
TAP	26 676	254 571	281 247
IFU <i>الضريبة الجزائرية الوحدانية</i>	151	34 392	34 543
TIC/Tabacs	0	0	0
TIC/Bières	0	0	0
TPP	0	0	0
Autres impôts divers sur les affaires	0	0	0
Impôts indirects	622	1 719	2 341
Produits divers du budget, dont <i>الرسوم البلدية</i>	30	246 634	246 664
- TDB	0	0	0
TF (Taxe Foncière) <i>الرسوم العقارية</i>	0	232 179	232 179
TEOM (Taxe d'enlèvement des ordures m <i>T. Polluante</i>	0	7	7
Autres	3 056	89 578	92 634
Fiscalité pétrolière			
TOTAL GENERAL DU	62 951	1 939 208	2 002 158
RECOUVREMENT BRUT PAR PRODUIT			

الملحق رقم (02): الوضع المختصر لإجمالي المبالغ المستردة، حسب نوع الضرائب والرسوم سنة 2023

le mois de Decembre 2023
TABLEAU 1: SITUATION ABREGEE DES RECOUVREMENTS BRUTS (100%) PAR NATURE D'IMPOTS ET TAXES

En milliers de DA

NATURE DES IMPOTS ET TAXES	DIW			
	RECOUVR. CDI	RECOUVR. CPI	RECOUVR. RECETTES	TOTAL RECOUV DIW
IRG SALAIRES	7 745	0	752 536	760 281
IRG AUTRES	1 535	0	82 527	84 062
IBS	4 771	0	41 415	46 185
DROIT D'ENREGISTREMENT	0	0	25 090	25 090
DROIT DE TIMBRE (100%)	915	0	82 854	83 769
TVA/Intérieure (100%)	17 450	0	95 706	113 156
TVA/Produits Pétroliers	0	0	0	0
TAP	26 676	0	254 571	281 247
IFU	151	0	34 392	34 543
TIC/Tabacs	0	0	0	0
TIC/Bières	0	0	0	0
TPP	0	0	0	0
Autres impôts divers sur les affaires	0	0	0	0
Impôts indirects	622	0	1 719	2 341
Produits divers du budget, dont	30	0	246 634	246 664
- TDB	0	0	0	0
TF (Taxe Foncière)	0	0	232 179	232 179
TEOM (Taxe d'enlèvement des ordures ménagères)	0	0	7	7
Autres	3 056	0	89 578	92 634
Fiscalité pétrolière				
TOTAL GENERAL DU RECOUVREMENT BRUT PAR PRODUIT	62 951	0	1 939 208	2 002 158

TABLEAU 2: SITUATION ABREGEE DES RECOUVREMENTS PAR BUDGET BENEFICIAIRE

En milliers de DA

Sect.	BUDGET	DIW			
		RECOUVR. CDI	RECOUVR. CPI	RECOUVR. RECETTES	TOTAL RECOUV DIW
1	ETAT (A)+(B)	28 779	0	1 299 217	1 327 996
	Fiscalité Ordinaire (A)	28 779	0	1 299 217	1 327 996
	IRG Salaires	7 745	0	752 536	760 281
	IRG AUTRES	1 535	0	80 585	82 120
	IBS	4 771	0	41 415	46 185
	Autres contributions directes	74	0	24 290	24 364
	dont IFU	74	0	16 852	16 926
	DROIT DENREGISTREMENT	0	0	25 090	25 090
	DROIT DE TIMBRE	915	0	76 990	77 906
	TVA/Intérieure	13 087	0	71 779	84 867
	TVA/Produits Pétroliers	0	0	0	0
	TIC/Tabacs	0	0	0	0
	TIC/Bières	0	0	0	0
	TPP	0	0	0	0
	Autres impôts divers sur les affaires	0	0	0	0
	IMPOTS INDIRECTS	622	0	1 719	2 341
	PRODUITS DIVERS DU BUDGET	30	0	224 811	224 841
	Fiscalité Pétrolière (B)				
2	COLLECTIVITES LOCALES	31 115	0	574 232	605 347
	COMMUNES	19 412	0	451 819	471 231
	WILAYAS	7 744	0	75 545	83 289
	CAISSE DE SOLID. ET DE GARAN, DES COLLEC. LOC. (CSGCL)	3 959	0	46 869	50 827
3	FONDS SPECIAUX	3 056	0	64 099	67 155
4	AUTRES (chambres de comm, et artis, et FRC/Commerce.....)	1	0	1 659	1 660
	TOTAL GENERAL PAR BUDGET BENEFICIAIRE	62 951	0	1 939 208	2 002 158

AB: 1) Le total par budget bénéficiaire doit être égal au total des recouvrements bruts par impôts et taxes.

2) La présente situation doit être transmise à la DOFR par messagerie (format excel) au plus tard le 2 du mois suivant.

Fait à ILLIZI le

الملحق رقم (03): الوضع المختصر لإجمالي المبالغ المستردة، حسب نوع الضرائب والرسوم سنة 2021

TABLEAU 1: SITUATION ABREGEE DES RECOUVREMENTS BRUTS (100%) PAR NATURE D'IMPOTS ET TAXES

En Milliers de DA

NATURE DES DES IMPOTS ET TAXES	RECOUVR. CD	RECOUVR. CPI	RECOUVR. RECETTES	TOTAL RECOUV DIW
IRG SALAIRES ✓	0	0	622 787	622 787
IRG AUTRES	0	0	69 579	69 579
IBS ✓	0	0	57 758	57 758
DROIT D'ENREGISTREMENT ✓	0	0	24 486	24 486
DROIT DE TIMBRE (100%) ✓	0	0	67 082	67 082
TVA/Intérieure (100%) ✓	0	0	113 131	113 131
TVA/Produits Pétroliers	0	0	0	0
TAP ✓	0	0	262 202	262 202
IFU	0	0	33 491	33 491
TIC/Tabacs	0	0	0	0
TIC/Bières	0	0	0	0
TPP	0	0	0	0
Autres impôts divers sur les affaires	0	0	0	0
Impôts indirects	0	0	3 478	3 478
Produits divers du budget, dont	0	0	248 371	248 371
- TDB	0	0	0	0
TF (Taxe Foncière)	0	0	55 894	55 894
TEOM (Taxe d'enlèvement des ordures ménagères)	0	0	0	0
Autres	0	0	61 014	61 014
Fiscalité pétrolière				
TOTAL GENERAL DU RECOUVREMENT BRUT PAR PRODUIT	0	0	1 619 273	1 619 273

الملحق رقم (04):تقديرات بلديات اليزي

:/DGI/DGRMSM/DRRL/SDRFL



Réalisations 2023 إنجازات
Wilaya de ILLIZI ولاية

EN DA

CC	Nom de la commune	Prévisions notifiées	T,sejour	TAP	TVA	IFU	TF/TEOM	Taxe d'habitation	IRC/F	Autres /Taxes écologiques	T/Réalisations	moins value	Plus value	Taux de reco
	ILLIZI	170 925 483	/	214 204 758	10 555 852	7 622 276	28 711	6 188 534	1 528 226	720,00	240 129 076		69 203 592	140,49%
	IN AMINAS	1 028 812 348	/	843 278 205	606 449	3 826 445	42 982 263	2 931 411	325 975	1 105 084,00	895 055 832	-133 756 516		87,00%
	B, O, DRISS	805 870 069	/	712 958 830	153 273	1 641 041	133 874 484	1 085 708	68 839	1 099 179	850 881 354		45 011 285	105,59%
	DEB DEB	237 224 213	/	175 235 665	0	813 699	55 293 920	651 425	18 571	13 198 704,00	245 211 984		7 987 771	103,37%
	Total des communes	2 242 832 113	/	1 945 677 457	11 315 574	13 903 461	232 179 378	10 857 078	1 941 610	15 403 687	2 231 278 246	-133 756 516	122 202 649	99,48%
	Budget de la wilaya	966 379 524	/	854 941 370		1 727 138					856 668 508	-109 711 017		88,65%
	Total général	3 209 211 637	/	2 800 618 827	11 315 574	15 630 599	232 179 378	10 857 078	1 941 610	15 403 687	3 087 946 753	-243 467 533	122 202 649	96,22%

الملحق رقم (05): تقديرات ميزانية المنشى الجبائي ل 2017

تقديرات الميزانية ذات المنشى الجبائي لسنة 2017

بلدية - الدباب
الحياة الدائم السليم

تقديرات سنة 2017	مبلغ التطور	نسبة التطور %	المجموع الى غاية 31/12/2016	المجموع الى غاية 25/09/2016	قبضة حصين داي	مديرية كبريت المؤسسة TAP /DGE	قبضة تحصيل ان امناس	خزينة البلدية ان امناس	طبيعة الضريبة
406 566 557,63	19 360 312,27	% 05	387 206 245,36	32 267 187,11	0,00	250 495 397,00	39 909 287,02	0,00	الرسم على النشاط المهني
111 358 378,24	5 302 779,92	% 05	106 055 598,32	26 513 899,58	79 541 698,74	(السجل 2016)	0,00	0,00	الرسم (الاستعالي) على نقل المعرفات
9 912,00	472,00	% 05	9 440,00	786,67	0,00		0,00	7 080,00	الرسم العقاري والتطوير
45 298,26	2 157,06	% 05	43 141,20	3 595,10	0,00		32 355,90	0,00	الرسم على القيمة المضافة
406 255,65	19 345,51	% 05	386 910,15	32 242,51	0,00		290 182,61	0,00	الضريبة المفترضة الوحيدة
7 087,50	337,50	% 05	6 750,00	562,50	0,00		5 062,50	0,00	الرسم على الدخل الإجمالي / الدخل العقاري
518 393 489,28						المجموع			

الملحق رقم (06): الوضعية الإحصائية للتحصيل

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE
MINISTERE DES FINANCES
DIRECTION GENERALE DES IMPOTS
DIRECTION REGIONALE DES IMPOTS DE
DIRECTION DES
CD/CP/RECETTE DES IMPOTS DE

SITUATION STATISTIQUE DES RECOUVREMENTS
Arrêtée à la Fin du Mois de janvier 2024

en DA

TABLE DES REPARTITIONS						
Compte	S/C	Ligne DGI	S/L	DESIGNATION DES PRODUITS	Clés de répartition	Rec/mois
500 006				Produit des amendes et condamnations pécuniaires		Rec/cumulés
		1		Produit des autres amendes et condamnations pécuniaires et amendes fiscales	100% C/ 201 007 ligne 01	
		2		Produit des amendes et saisies des services des enquetes	100% C/ 500 017 P/C 500 041	
				Total AM/COND PEC		
500 020				Impôt sur les dépenses et produits divers		
		1		Taxe sur la valeur ajoutée TVA DIW		
		1 01		TVA DIW droits au comptant	75% C/201 003 - 300 Ligne 1 01; 10% 402 002-01 (Cnes); 15% C/500 019 Ligne 2 01	
		1 02		TVA DIW rôles	75% C/201 003 - 300 Ligne 1 02; 10% 402 002-01 (Cnes); 15% C/500 019 Ligne 2 01	
		1 03		TVA DIW Drts au comptant produits pétroliers	75% C/201 003 - 307 Ligne 1 03; 10% 402 002-01 (Cnes); 15% C/500 019 Ligne 2 01	
				Total TVA DIW		
		2		Taxe sur la valeur ajoutée TVA DGE		
		2 01		TVA DGE droits au comptant	75% C/201 003 - 300 Ligne 2 01; 25% C/500 019 Ligne 2 02	
		2 02		TVA DGE rôles	75% C/201 003 Ligne 2 02; 25% C/500 019 Ligne 2 02	
		2 03		TVA DGE Drts au comptant produits pétroliers	75% C/201 003-307 Ligne 2 03; 25% C/500 019 Ligne 2 02	
				Total TVA DGE		
				Total TVA		
		3		Timbre gradué attestations assurance automobile	100% C/201 002-201 Ligne 12	
		4		Produit des pénalités de recouvrement	100% C/500 017 P/C 302 078	
		5		Produit brut des vignettes automobiles	50% C/500 019 -Ligne 4; 50% C/201 002-201 Ligne 13.	
		6		Taxe sur les carburants	100% C/201 003-306 Ligne 12	
		7		Taxe additionnelle sur les produits tabagiques TAPT	28% 302-096; 42% C/302 138; 22% C/201 003-306 ligne 09; 8% C/500 017 ligne 10 CNAS	
		8		Taxe chambres de commerce et de l'industrie	100% C/500 017 CCI	
		9		Taxe interieur sur la consommation TIC		
		9 01		TIC Bières- Droit au compant	95% C/201 003-303 Ligne 01; 5% C/302-153	
		9 02		TIC Bières sur Rôle	95% C/201 003-303 Ligne 01; 5% C/302-153	
				Total TIC Bières		
		9 03		TIC Tabacs - Droit au compant	95% C/201 003-303 Ligne 02; 5% C/302-153	
		9 04		TIC Tabacs sur Rôle	95% C/201 003-303 Ligne 02; 5% C/302-153	
				Total TIC Tabacs		
				Total TIC		
		10		Prélèvement/recettes des jeux à gains et de divertissement	100% C/201 003-306-Ligne 02	
		11		Taxe sur les huiles, lubrifiants et préparations lubrifiantes	34% C/402 002 Ligne 01 (Cnes); 66% C/201 003-306 Ligne 04	
		12		Taxes écologiques		
		12 01		Taxe sur les activités polluantes et dengerseuses pour l'environnement	100% C/201 007 Ligne 5 01	

الممسوحة ضوئياً بـ CamScanner

الملحق رقم (07): الضرائب المحصلة لسنة 2018

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

MF/DGI

DIRECTION DES IMPOTS DE WILAYA :

SITUATION ABREGEE ARRETEE A LA FIN DU MOIS:

ANNEE:2018

N° DU COMPTE	CATEGORIES D'IMPOTS ET TAXES	RECETTES	CDI	RECOUVREMENT CUMULE AU.....
201	A/ CONTRIBUTIONS DIRECTES			
	* IRG / Salaires.....	670 306	0	670 306
	* IRG / Non Salariés	89 250	0	89 250
	* IBS	51 590	0	51 590
	* Autres Impots Directs	18 922	0	18 922
	TOTAL A	830 069	0	830 069
201	B/ ENREGIS. ET TIMBRE			
	* Enregistrement.....	11 761	0	11 761
	* Timbre.dont vignettes.....	51 819	0	51 819
	vignettes	15 547	0	15 547
	TOTAL B	63 580	0	63 580
201	C/ IMPOTS SUR LES AFFAIRES			
	* TVA Autre contribuables	82 217	0	82 217
	* TIC /Bières	0	0	0
	* TIC /Tabacs	0	0	0
	*Droit Sur Alcools	0	0	0
	*Droit Sur les Vins	0	0	0
	* Taxes/ Produits Pétroliers (Tpp)	0	0	0
	*Autres	0	0	0
	* TVA/ Produits pétroliers	0	0	0
	s / TOTAL TIC + TPP+TVA/PP	0	0	0
	TOTAL C	82 217	0	82 217
201	D/ CONTRIBUTIONS INDIRECTES	2 071	0	2 071
201	E/ PRODUITS DIVERS DU BUDGET	9 407	0	9 407
201 011	F/FISCALITE PETROLIERE	0	0	0
	Total de la section 1 (A+B+C+D+E+F)	987 344	0	987 344
	G/IMPOTS DIRECTES ET TAXES ASSIMILEES			
	*TAP(net)	433 240	0	433 240
	*TF	17 967	0	17 967
	VF RAR	23	0	23
	*TEOM	0	0	0
	*TH	13 591	0	13 591
	*AUTRES I.D ET TAXES ASSIMILEES	50 602	0	50 602
	Total de la section 2 (G)	515 423	0	515 423
	Total de la section 3	170 741	0	170 741
	H/ Autres recouvrements			
	Dons			0
	* Exedent de la fiscalite petroliere	0	0	0
	TOTAL GENERAL DES RECOUVREMENTS (1+2+3)	1 673 507	0	1 673 507

لملحق رقم (08): الوضع المختصر لإجمالي المبالغ المستردة، حسب نوع الضرائب والرسوم سنة 2019

DIRECTION REGIONALE DES IMPOTS

;;;;;;;;;Ouargla;;;;;;;;;

DIRECTION DE WILAYA DE

;;;;;;;;;ILLIZI;;;;;;;;;

TABLEAU 1: SITUATION ABREGEE DES RECOUVREMENTS BRUTS (100%) PAR NATURE D'IMPOTS ET TAXES

Arrêtée à la Fin du Mois de Décembre / 2019

En Milliers de DA

NATURE DES DES IMPOTS ET TAXES	RECOUVR. CDI	RECOUVR. CPI	RECOUVR. RECETTES	TOTAL RECOUV DIW
IRG SALAIRES			705 948	705 948
IRG AUTRES			135 323	135 323
IBS			73 496	73 496
DROIT D'ENREGISTREMENT			18 338	18 338
DROIT DE TIMBRE (100%)			62 157	62 157
TVA/Intérieure (100%)			115 136	115 136
TVA/Produits Pétroliers			0	0
TAP			361 308	361 308
IFU			50 439	50 439
TIC/Tabacs			0	0
TIC/Bières			0	0
TPP			0	0
Autres impôts divers sur les affaires			0	0
Impôts indirects			2 631	2 631
Produits divers du budget, dont			121 919	121 919
- TDB			485	485
TF (Taxe Foncière)			55 757	55 757
TEOM (Taxe d'enlèvement des ordures ménagères)			0	0
Autres			86 793	86 793
Fiscalité pétrolière				
TOTAL GENERAL DU RECOUVREMENT BRUT PAR PRODUIT	0	0	1 789 245	1 789 245

الملحق رقم (09): الوضع المختصر لإجمالي المبالغ المستردة، حسب نوع الضرائب والرسوم سنة 2020

DIRECTION REGIONALE DES IMPOTS DE

DIRECTION DES

TABLEAU 1: SITUATION ABREGEE DES RECOUVREMENTS BRUTS (100%) PAR NATURE D'IMPOTS ET TAXES

Arrêtée à la Fin du Mois de Décembre 2020

En Milliers de DA

NATURE DES DES IMPOTS ET TAXES	RECOUVR. CDI	RECOUVR. CPI	RECOUVR. RECETTES	TOTAL RECOUV DIW
IRG SALAIRES			771 120	771 120
IRG AUTRES			77 975	77 975
IBS			69 070	69 070
DROIT D'ENREGISTREMENT			16 486	16 486
DROIT DE TIMBRE (100%)			52 804	52 804
TVA/Intérieure (100%)			96 346	96 346
TVA/Produits Pétroliers			0	0
TAP			388 911	388 911
IFU			43 204	43 204
TIC/Tabacs			0	0
TIC/Bières			0	0
TPP			0	0
Autres impôts divers sur les affaires			0	0
Impôts indirects			1 639	1 639
Produits divers du budget, dont			209 878	209 878
- TDB			7 891	7 891
TF (Taxe Foncière)			57 782	57 782
TEOM (Taxe d'enlèvement des ordures ménagères)			0	0
Autres			47 077	47 077
Fiscalité pétrolière				
TOTAL GENERAL DU RECOUVREMENT BRUT PAR PRODUIT	0	0	1 832 293	1 832 293

الملحق رقم (10): مختلف الضرائب والرسوم لسنة 2020

قباضة الضرائب إيليزي				
الهدف المسطر النهائي: 1 007 000 000				
وضعية التحصيل لشهر فيفري 2020				
الملاحظة	معدل التطور	التحصيل		مختلف الضرائب والرسوم
		2019	2020	
//	564%		946 353 623	الهدف المسطر الشهري 167 833 333
//	159%	595 842 195	946 353 623	التحصيل الإجمالي الشهري
//	116%	332 991 881	387 129 562	IRG
ناقصة	44%	24 052 002	10 557 818	IBS
//	111%	47 338 045	52 380 422	TAP
//	150%	30 607 931	45 991 136	TVA
//	120%	13 225 240	15 866 502	UFI

ملخص :

يعتبر النمو الاقتصادي من بين أهم الأهداف التي تسعى إليها الدول، لما له من انعكاسات وأثار إيجابية على اقتصاده، والجزائر كغيرها من الدول النامية، تسعى جاهدة لتحقيقه عن طريق سياساتها الاقتصادية وخاصة السياسة المالية التي تعتبر إحدى أهم الأدوات استعمالا وأكثرها تأثيرا من خلال سياسة الإنفاق العام والسياسة الضريبية.

هدفت هذه الدراسة لمعرفة مدى فعالية السياسة الجبائية كإحدى أدوات السياسة المالية في تحقيق التوازن في النمو الاقتصادي خلال الفترة (2018/2023)، وقد تم التوصل إلى وجود علاقة طردية وإيجابية من خلال تأثير الجبائية على النمو الاقتصادي عن طريق الجبائية البترولية على المدى القصير والطويل، كون اقتصاد الجزائر ريعي. كما تم التوصل إلى عدم تأثر النمو بالجبائية العادية على الرغم من التعديلات التي أدخلت عليها سنة 1992، لكن تبقى غير كافية وتستدعي إصلاحات أخرى.

الكلمات المفتاحية: جبائية عادية، نمو اقتصادي، جبائية بترولية، ضرائب.

abstract:

Economic growth is considered one of the most important goals that countries seek, because of its positive impact on its economy, and Algeria, like other developing countries, strives to achieve this growth through its economic policies.

Especially fiscal policy, which is considered one of the most important and influential tools used through public expenditure policy and tax policy. this study aimed to determine the effectiveness of tax policy as one of the fiscal policy tools in achieving balance in economic growth during the period 2018-2023. it was found that there is a direct and positive relationship through the effect of petroleum tax on economic growth in the short and long term, given that the Algerian economy depends on rent. it was also found that the growth was not effected by regular tax despite the modifications made to it in 1992. However, it remains insufficient and requires other reforms.

Keywords: Regular collection, Economic growth , petroleum collection, taxes.